الفصـــل الثـــاني

القضايا التعليمية والتطبيقية

أولاً: تيسير النحو والصرف:

نشأ النحو العربي في أواخر القرن الأول الهجري في البصرة، لأسباب دينيـــة ترجع إلى الحرص الشديد على قراءة القرآن الكريم قراءة صحيحة، وأســـباب اجتماعية تعود إلى شيوع اللحن على الألسنة، وخاصة في الأمصـــار، حيـــث اختلط نطق شعوبها للعربية بعاداتها اللغوية، إلى جانب ما حدث للسليقة اللغوية عند العرب النازلين بالأمصار؛ لبعدهم عن ينابيع اللغـــة الفصـــحى. فأحســـت الشعوب في الأمصار بحاجتها إلى تحديد أوضاع العربية الصحيحة لهم، حتـــى يجيدوها ويتمثلوها. كما ترجع نشأة النحو إلى أسباب قومية تعود إلى اعتـــزاز العرب بلغتهم، وخشيتهم عليها من الذوبان في اللغات الأعجمية[1].

ونما النحو وارتفعت أركانه في القرن الثاني الهجـــري علـــى يـــد المدرســـة البصرية، واستمر يفصـــل، وتعلـــل آراؤه، وتنـــاقش مصـــطلحاته وعوامـلـــه ومعمولاته، ويتوسع في القياس فيه حتى القرن الثالث الهجري، على يد المدرسة الكوفية. وظهرت المدارس النحوية البغدادية والأندلسية والمصرية التي راحت تأخذ من كل من المدرستين الأوليين بنصيب، وتصطنع لها منهجا خاصاً.

وكان من أثر تلك العناية بالنحو العربي أن حفلت المكتبة العربية بنتاج وفير من الكتب النحوية والصرفية واللغوية. وقد اتصـــل النحـــاة الأوائـــل بالدراســـات الإسلامية في الفقه والكلام، وألموا بالحركات الفكرية في البصـــرة والكوفـــة. وعاشوا في عصر الترجمة، فعرفوا نحو لغات أخرى كالســـريانية واليونانيـــة. ووقفوا على شيء من الفلسفة والمنطق، وخاصة كتب أرسطو المنطقية التي لم تخلُ من دراسات نحوية، وفصَّلت القول في القياس وأقســـامه ولواحقـــه مـــن

---

[1] المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: ص ١١- ١٢.

استقراء وتمثيل[1]. وانعكس ذلك كله على دراسات النحو العربي، فكثرت فيها العوامل وكثر الاستقراء والتعليل والقياس، وعنى فيه بالحدود والتعريفات.

وكان لاتصال النحاة بالعلوم المختلفة أثر في تعقيد الدراسات النحوية والصرفية، فقد أخذ النحويون بأساليب غيرهم من العلماء، حفاظاً على مكانتهم، فراحوا يحققون في رواة اللغة موثقين بعضهم، طاعنين في بعضهم الآخر[*]، كما كان يفعل علماء الحديث. وكذلك احتذوا حذو الفقهاء فراحوا يفترضون كثيراً من الصور النحوية العويصة، ويضعون القواعد لها، كما في (زيد عمرو ضاربه هو)[2] و(قائماً ليس زيد)[3] و(لا أصحبك ما قائماً دام زيد)[4] وكذلك (ما طعامك زيد آكل)[5] على الرغم من عدم استخدام هذه التراكيب في اللغة. وكذلك فعلوا في الصرف حين أفرد سيبويه فصلا للأبنية المظنونة أو المقترحة التي لم ترد في كلام العرب: (باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل)[6]. وإنما دعاهم إلى ذلك الرغبة في إظهار مقدرتهم على التخريج.

وتأثر النحاة بالمنطق فاصطنعوا أساليبه في الجدل، كما يبدو في كتاب الإنصاف، فقد ساق فيه أئمة النحو سيلا من الحجج المنطقية العقلية لتأييد آرائهم. ونجد تأثرهم بالمنطق أيضاً في حديثهم عن أمثال خلو الخبر المفرد من الضمير إلا إن أمكن تأويله بالمشتق، واحتواء الخبر المشتق على الضمير إذا

---

(1) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضية وحاضره : ص ٧٣.

(*) "كان المبرد يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة، ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه حتى لو وردت عند سيبويه" : المدارس النحوية: ص ١٣١.

(2) شرح ابن عقيل: ج١: ص ١٢٤.

(3) المرجع السابق: ص ١٦٤.

(4) المرجع السابق: ص ١٦٢.

(5) المرجع السابق: ص ١٧٧.

(6) الكتاب: ج ٤: ص ٤٠٦- ٤١٥.

كان جارياً مجرى الفعل[1]. وفي حديثهم عن شروط إعمال (ما) النافية عمل ليس، حين يشترطون ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به)[2].

وغالى النحاة في فلسفة النحو، فأسسوا النحو على نظرية العامل. وألف أبو على الفارسي كتاب (العوامل) فاستوعب فيه النحو كله. وتفننوا في العلل وأنواعها، واستخدموا العلة الواحدة في إثبات الشيء وضده. وتوسعوا في التوجيهات النحوية. وبالغوا في التأويل، وذلك تأثرا بالفلاسفة. وقد أثارت فلسفة النحو نقدا كبيراً منذ القدم، فهاجم ابن حزم القياس عامة، ولاحظ أن علل النحو فاسدة. ودعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، ورفض القياس والعلل النحوية. كما استنكرت العلل النحوية في العصر الحديث، ورُئِيَ ضرورة تخليص النحو من الفلسفة[3]، ورأى العلماء المحدثون دراسة النحو من خلال الشواهد الأدبية والاستعمالات المعاصرة للغة. واستنكروا دراسة الشواهد النحوية المفتعلة المصنوعة.

وقد حاول عدد من المفكرين المحدثين المساهمة بطريقة إيجابية في تيسير النحو. ففي أواخر القرن التاسع عشر ألَّف حفني ناصف وآخرون كتبا لتعليم النحو تحت عنواني (الدروس النحوية) للمدارس الابتدائية عام ١٨٨٦م، و(قواعد اللغة العربية) للمدارس الثانوية عام ١٨٩١م. وتتناول هذه الكتب الفعل وأحكامه، ثم الاسم ثم الجملة، بنفس الروح والطريقة النحوية القديمة[4].

وفي أواخر العقد الثالث من هذا القرن ألَّف علي الجارم ومصطفي أمين كتاب (النحو الواضح) للمدارس الثانوية، ويتميز بأنه استقرى الأمثلة وخرج منها

---

[1] شرح ابن عقيل: ج١: ص ١٢٢- ١٢٣.

[2] شرح ابن عقيل: ج١: ص ١٧٧- ١٧٨.

[3] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- ماضيه وحاضره : ص ٧٥.

[4] في اللغة ودراستها: ص ٢١٢، تاريخ الدعوة إلى العامية د. نفوسة زكريا: ص ١٩٦.

بالقواعد. ولم يلتزم بالشواهد النحوية القديمة، وإنما اختار أمثلتها مما يستخدم في الأدب شعره ونثره. وكانت الشواهد متسمة بروح العصر[1]. كما أنه التزم بمصطلحات النحاة. وعلى الرغم من تغير المناهج في المدارس الثانوية، وانتهاء العمل بهذا الكتاب فيها، فقد ظل من أقرب الكتب النحوية وأسهلها مأخذاً، واستمرت طبعاته تتوالى حتى الآن.

وفي عام ١٩٣٦م ألّف إبراهيم مصطفي كتابه (إحياء النحو)[2] وقد اتخذ أساساً للطريقة التي لم تكتف بتيسير مادة النحو فحسب، بل غيرت المصطلحات أيضاً وهي طريقة (المسند والمسند إليه). وقد قامت على أسس أهمها إلغاء نظرية العامل، وجعل حركات الإعراب تدل على معانٍ في تأليف الجمل وربط الكلام: فالضمة علَم على الإسناد، وتدل على أن الكلمة المرفوعة يراد التحدث عنها والإسناد إليها. والكسرة علَم على الإضافة، وتشير إلى ارتباط الكلمة بما قبلها. والفتحة ليست علامة إعراب ولا تدل على شيء، وإنما هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب[3]. والتنوين علَم تنكير[4].

وقد اضطر إلى أن يضم تحت (المسند إليه) كل اسم أسند إليه، مثل المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن والمنادى وغيرها. وكذلك فعل في (المسند). كما غيَّر بعض المصطلحات: فأطلق اسم (حروف الإضافة) على حروف الجر، وسمى المنصوبات كلها (مكملات)، وقال إن الإضافة تكون للأفعال والأسماء[5].

وفي عام ١٩٣٧ ردَّ الشيخ محمد عرفة على كتاب (إحياء النحو) بكتابه (النحو

---

(١) النحو الواضح: علي الجارم: ج١، ج٢، ج٣.

(٢) محاضر الجلسات: مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٢، ص ٢٤٦.

(٣) في اللغة ودراستها: ص ٢١٤، مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٧٥.

(٤) محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٦، من أسرار اللغة ص ٢٥٨.

(٥) في اللغة ودراستها: ص ٢١٥.

والنحاة) ناقدا آراء إبراهيم مصطفي في تيسير النحو[1] وواعداً بتأليف كتاب لتيسير تعليم القواعد. ولكنه استغنى عن هذا الكتاب بمقالات نشرها في مجلة الرسالة. ويتلخص رأيه في أن اللغة العربية ملكة لا تعلم بالقواعد وإنما تكتسب بالممارسة والتمرين. ورأى ألا يشغل الأطفال بالقواعد في المراحل الأولى للتعليم، وإنما يتعلمون الأساليب الصحيحة من خلال الأمثلة والنصوص.

وفي عام ١٩٤٢م قدم يعقوب عبد النبي[٥] إلى المجمع مؤلفاً مخطوطاً مكوناً من جملة كراسات سماها (إصلاح النحو)، ومعها كراسة باسم (النحو الجديد).وقد حاول فيه تيسير النحو، وأشار بجعل تعليم القواعد تعليماً لغوياً تحليلياً عملياً- لا نحوياً- في المرحلة الأولى من التعليم، وغيَّر المصطلحات القديمة، وعدل عن التقسيمات المعروفة في النحو[٢]: فقسم الكلمة إلى سبعة أقسام هي: الاسم والوصف والضمير والفعل والمصدر والظرف والحرف، إلى جانب أسماء الأفعال والأصوات[٣].

وفي عام ١٩٤٣م ألقى أمين الخولي محاضرة ردّ فيها على (إحياء النحو) وغيره من الكتب التي عالجت تيسير القواعد، وأتى بآراء فيما يجب أن تكون عليه القواعد الميسرة[٤]، فاقترح أن تعرب الأسماء الخمسة بالألف دائماً، وكذلك رأى إعراب المثنى بالألف وجمع المذكر السالم بالياء أو كإعراب (حين)، ورأى حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع، وإبقاء حرف العلة- في الأفعال المعتلة- في حالة الجزم. وأتى في كل ذلك بالحجج والشواهد من المصادر الأصلية[٥].

---

[1] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٦- ٢٤٧.

[٥] وهو مدرس بالمدارس الابتدائية.

[٢] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٢- ٢٤٧.

[٣] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٥٢.

[٤] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٢.

[٥] محاضر الجلسات: الدورة ١١: ص ٢٤٧.

وحاول د. إبراهيم أنيس- في كتابه (من أسرار اللغة)- رد حركات الإعراب إلى نظام المقاطع، وتواليها في الكلام المتصل. فقد تتذبذب هذه الحركات بين الفتح أو الضم أو الكسر، أما السكون فهو الأصل فيها. والذي يعين الحركة أحد عاملين: أولهما طبيعة الصوت المحرك، كأن تؤثر بعض الحروف حركة معينة، كما في حالة حروف الحلق التي تميل إلى الفتحة. وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات وانسجامها في الكتلة الكلامية الواحدة[1].

وفي محاولة لتيسير دراسة النحو حاول د. محمد كامل حسين وضع قواعد بسيطة[2]، يمكن أن يُلِم بها المتعلمون في وقت قصير، فيتجنبوا اللحن في معظم كلامهم. فذكر أن الأصل في الإعراب أن يساعد على وضوح المعنى، ولهذا يجب أن يكون المعنى هو الأساس الذي يحدد الإعراب. ووضع ست قواعد أساسية للإعراب للاسم والفعل.

ففي حالة الاسم:

١- يرفع الاسم المتحدث عنه والخبر المتعلق به، وما يتبع ذلك من أوصاف أو معطوفات.

٢- ويجر الاسم المضاف إليه والمسبوق بحرف جر.

٣- وينصب الاسم في ما عدا ذلك، حيث يكون مكملاً للخبر.

وفي حالة الفعل:

١- يرفع إذا أريد به تقرير حدث بعينه.

٢- وينصب على الغائية كأن يكون غرضاً أو نتيجة لحدث سابق، أو يكون نفياً لحدث في المستقبل، وبعد حرف أن.

٣- ويجزم إذا أصاب الحدث نقص، كأن يكون نفياً في الماضي. أو إذا كان فعل أمر، أو إذا كان شرطاً.

---

[1] من أسرار اللغة: ص ٢٦٨.

[2] (النحو المعقول): مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٧: ص ٢٤- ص٥٩.

أما الصرف فقد ذكر عنه أن الصرف المعقول يقوم على احتذاء أبنية بعينها، فتكون أبواب المعتل مستقلة قائمة بذاتها، يقاس عليها ما يشبهها. ويحفظ الطالب ذلك في أول عهده بالتعليم عن ظهر قلب، فيستقيم لسانه دون أن نثقل عليه بالتعليلات. وجمع الباحث جميع تصريفات الفعل مع الضمائر في جداول صرفية اقترحها لكل من الأفعال المعتلة الأول والوسط والآخر، والفعل الذي يشتمل على حرفي علة، والفعل المضاعف.

وطريقته المذكورة في النحو سهلة ويمكن للصغار استيعابها. أما الصرف فتظن الباحثة أنه من الصعب على التلميذ الصغير حفظ هذه الجداول عن ظهر قلب، ولكنه قد يعرفها معرفة جيدة بسبب كثرة التمرين عليها.

واقترح الباحث عدة مقترحات- في هذا الشأن- على مجلس المجمع اللغوي المصري[1]:

بالنسبة إلى أبواب الفعل اقترح في حالة الأفعال المشهورة أنه إذا اختلف المعنى باختلاف الباب احتفظ الفعل بالأبواب المختلفة مثل كَبِرَ وكَبُرَ. وإذا كانت الأبواب المتعددة كلها بمعنى واحد فيجب اختيار واحد منها. أما الأفعال غير المشهورة فيصح تصريفها بالفتح دائماً. وبالنسبة للمصادر اقترح أن يخصص معنى محدد لكل مصدر.

واقترح قاعدة للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أن تكون هذه الصيغ على وزن مَفْعَل، إلا ما اشتهر خلافه مثل: منزِل وموعِد وموضِع، وتعد هذه شواذ، ولا تخضع لقاعدة خاصة.

واقترح تقسيم صيغ جمع التكسير إلى أربع مجموعات:

أ- الجموع المشهورة- وتبقى على حالها مثل رجال ونسوة وإبل وحمر.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٧: ص ٥٤. وقد رأى المجلس أن يحيله على لجنة الأصول بالمجمع، لدراسته وتقديم تقرير عنه قبل أن يبدي المجلس رأيه فيه. ولم تعثر الباحثة على ما يشير إلى مناقشة البحث مرة أخرى.

ب- الجموع القياسية- وهي واجبة الاتباع، مثل: بحث وبحوث، وباغي وبغاة.

ج- الجموع الكثيرة الورود: وتفضل على غيرها من الصيغ إن وجدت، مثل: أفراد وذخائر وشفعاء وأنبياء وبلاد.

د- الجموع قليلة الورود: وتظل سماعية، مثل: الدواهي والأشدة، وأعزاء وأغذية وغلمان.

واقترح في باب العدد ألا يفرق بين القلة والكثرة. كما اقترح وضع قاعدة عامة للعدد تجعله على هيئة واحدة، فيذكر المعدود مسبوقاً بكلمة (من) وتقدر كلمة (عدد) بعد ذلك، مثل: (دخل المدارس من الطلاب (عدد) مليونين وثلاثمائة وخمسة عشر ألفا وأربعمائة)، على الجر دائماً بإضافة كلمة (عدد) المقدرة إليه.

وحاول د. تمام حسان تطوير القواعد العربية بما يؤدى بها إلى التيسير[1]، فقد رأى أن بناء النحو على نظرية العامل أدى به إلى الصعوبة؛ لأن نظرية العامل تعلق المعنى النحوي على العلامة الإعرابية، وهي غير كافية في التحليل الإعرابي لعدة أسباب:

أ- أن عدد أبواب النحو أكثر من عدد علامات الإعراب، فلابد أن يشترك عدد من الأبواب في علامة واحدة، وهذا يؤدى إلى الخلط بين الأبواب المشتركة في العلامة.

ب- أن المبنى، وكذلك المقصور والمنقوص- في حالتي الرفع والجر- والجمل لا تظهر عليها علامة الإعراب.

ج- الشواذ الإعرابية تؤدى إلى اللبس.

وعرض فكرته في تطوير النحو، وتتلخص في أن هناك عدداً من القرائن يجب أن تسلك في نظام واحد، وتدل جميعها على المعنى والإعراب، وهي قرائن معنوية وقرائن لفظية.

---

[1] اللسان العربي- المجلد ١١: ج١: ص ٢٨٥، اللغة العربية معناها ومبناها: ص ١٧٧.

أولاً: القرائن المعنوية: ويفهمها المعرب من سياق الكلام، وتضم:

١- قرينة الإسناد: وهي الصلة التي تربط بين طرفي الجملة المفيدة، ثم هي المعنى الذي يسمح للفظ المفرد أن يفيد فائدة كاملة كما في: نعم ولا.

٢- قرينة التخصص: وتضم عدداً من القرائن كالتعدية والغائية والظرفية والمعية، والتأكيد أو التحديد، والإخراج والملابسة. ويفهم منها المفعول به والمفعول لأجله وما أشبهه(*)، والمفعول فيه والمفعول معه(١)، والمفعول المطلق والمستثنى والحال والتمييز. وكل من هذه المنصوبات يخصص دلالة الإسناد العامة في جملته.

٣- قرينة النسبة: وتضم المجرور بالإضافة والمجرور بالحرف.

٤- قرينة التبعية: ويفهم بها النعت والعطف والتوكيد والبيان والبدل.

٥- قرينة المخالفة: وهي قرينة طائفة من المنصوبات يكون النصب فيها للمخالفة بين المنصوب في التركيب، وبين مرفوع أو مخفوض يشبهه تماماً في تركيب آخر، مثل: (نحن- العرب- نكرم الضيف) لمخالفة: (نحن العرب) (مبتدأ وخبر)، و(كم عمة) بالنصب لمخالفة: (كم عمة) (مضاف إليه)، و(ما أحسن زيدا) لمخالفة: (ما أحسن زيد) بمعنى النفي.

وتعزز اللغة القرائن المعنوية بعدد من القرائن اللفظية يهتدي بها المعرب، وهي: البنية- العلامة الإعرابية- المطابقة- الربط- التضام- الرتبة- الأداة- النغمة في الكلام المنطوق.

ولابد أن يتضافر عدد من القرائن اللفظية مع القرينة المعنوية المخصصة لمعنى نحوي بعينه. ومبدأ تضافر القرائن يرصد لأمن اللبس في المعنى النحوي عدداً من الحراس لا حارساً واحداً هو العلامة الإعرابية.

(*) ويقصد به المضارع المنصوب باللام وكي وحتى والفاء ولن وإذن.

(١) ومثله المضارع المنصوب بعد الواو.

ثم أضاف إلى هذا المبدأ مبدأ آخر هو (الترخص في القرائن عند أمن اللبس)، فذكر أن هذا المبدأ يقضي على الخلافات النحوية والنادر والشاذ. ووضح أن القرينة المعنوية لا يترخص فيها أبداً، ولكن القرائن اللفظية يمكن الترخص فيها كما يلي:

١- **الترخص في البنية:**

خبر كاد في اللغة يكون فعلاً مضارعاً، وإذا أمن اللبس جاء غير ذلك، مثل: فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيبا.

والمبتدأ يكون معرفة دائماً، إلا إذا أمن اللبس فيأتي نكرة، مثل: أمر بمعروف صدقة.

٢- **الترخص في العلامة الإعرابية:**

مثل: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وجُحْرُ ضَبٌّ خَرِبِ.

٣- **الترخص في المطابقة:**

وهو مشروط بأمن اللبس، مثل: والملائكة بعد ذلك ظهير- ولا أرْضَ أبقلَ إبقالُها.

٤- **الترخص في الربط:**

يحذف الضمير الرابط عند أمن اللبس، نحو: أهذا الذي بعث الله رسولاً.

تحذف الفاء الرابطة في جواب الشرط عند أمن اللبس، نحو: من يفعل الحسنات الله يشكرها.

تحذف اللام الرابطة من جواب لولا المثبت، نحو: وكم موطن لولاي طحت.

٥- **الترخص في التضام:**

ويشترط أيضاً بأمن اللبس، ويتمثل في الحذف والزيادة والفصل بالأجنبي، نحو حذف المبتدأ أو الخبر عندما يدل عليه دليل، والمعروف أن الجملة الاسمية تقوم على تضامهما وترابطهما.

وكذلك مثل حذف ما يعتمد عليه الوصف المغنى فاعله عن الخبر، نحو: خبير بنو لهب.

وهكذا عرض علينا الباحث نظرية متكاملة يمكن أن يقوم عليها النحو الجديد، وتصلح لمستوى المتخصصين ولكنها تعلو على مدارك الطلاب في المراحل الدراسية الأولى.

وأشارت لجنة تيسير النحو بالمجمع العلمي العراقي إلى أن الدكتور أحمد عبد الستار الجواري حاول المساهمة في تيسير النحو بإصدار كتاب (نحو التيسير)[١]، ولم تطلع عليه الباحثة.

وحاولت وزارة المعارف العمومية التصدي لقضية تيسير النحو، فألفت في عام ١٩٣٧م[*] لجنة للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة. وتشكلت على النحو الآتي: طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم ومحمد أبو بكر إبراهيم وإبراهيم مصطفي وعبد المجيد الشافعي[٢].

وقد نص في قرار تشكيلها على أن تتقدم باقتراحاتها "على ألا يمس ذلك أصلاً من أصول اللغة العربية، ولا شكلاً من أشكال الإعراب والتصريف"[٣].

وحرصت اللجنة على أن تسجل أن تيسير النحو يجب أن يسايره أشياء هي:

١- المران على اللغة، وكثرة الاستماع إليها والتحدث بها واتخاذها وسيلة للفهم والإفهام. وعلينا لتحقيق ذلك أن نجعل اللغة العربية الصحيحة لغة التعليم في المدارس ونفرضها على المعلمين بحيث لا يستخدمون سواها في التدريس، أياً كانت المادة التي يقومون بتدريسها.

---

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣١٧.

[*] حين كان بهي الدين بركات وزيراً للمعارف.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨١.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨١.

٢- يجب أن يفرغ التلاميذ لدراسة اللغة العربية بمفردها في المراحل الأولى من التعليم، بحيث لا يدرس التلميذ لغة أجنبية في هذه المرحلة[*]، ولا يستخدم في المدرسة الابتدائية سوى العربية قراءة وكتابة وحديثا.

٣- والقراءة الكثيرة المتنوعة من أهم أسباب إتقان اللغة وإجادة استعمالها، بشرط ألا يُكره الصبيُّ عليها، بل يرغب فيها ويشوق إليها بتقديم الكتب الممتعة اليسيرة التي تلائم طوري الصبا والشباب[١].

ورأت اللجنة أن أيسر الأسباب للوصول إلى التيسير الذي اقترحته هو أن يتعوده المعلمون، وألا يقبلوا على تعليمه للطلاب إلا بعد أن يسيغوه ويتمثلوه. ووسيلة ذلك أن يؤلف لهم كتاب مفصل، يلجأ فيه إلى المناقشة والاستدلال فيما اقترح من التيسير. فإذا أثيرت المناقشات حول مادة الكتاب، واقتنع المعلمون بها، أمكنهم أن يعلموا الطلاب هذا النحو الميسر[٢].

وقد وضعت اللجنة تقريراً في عام ١٩٣٨م يتضمن اقتراحاتها في النحو والصرف[٣]، ويتلخص فيما يأتي:

١- تتكون الجملة من ركنين أساسيين هما: الموضوع والمحمول، ويضاف إليهما تكملة أحياناً. والموضوع هو المحدث عنه، وهو مضموم دائماً إلا أن وقع بعد (إنَّ) أو إحدى أخواتها فيفتح. ويدخل فيه أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن. والمحمول هو الحديث، ويُضم إن كان اسماً إلا إن وقع بعد كان أو إحدى أخواتها أو إن كان ظرفاً، فيُفتَح في هذه الحالات. ويجيء فعلاً، أو مع حرف من حروف الإضافة، أو جملة. ويكتفي

---

[*] طبقت هذه الفكرة فيما بعد في التدريس بالمرحلة الأولى.

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨٢- ص ١٨٤.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨٦.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٨٦ وما بعدها، دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: ص ٢٣٩ وما بعدها.

في إعرابه ببيان أنه محمول. ويضم الأبواب: خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إن.

ويطابق المحمول الموضوع في التذكير والتأنيث وفي العدد إن كان متأخراً عنه. ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان نكرة، أو كان المحمول فعلاً.

والتكملة كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول. وهي مفتوحة دائماً إلا إن كانت مضافاً إليه أو مسبوقة بحرف إضافة فتكسر.

وتجيء لبيان الزمان أو المكان أو العلة، أو المفعول أو الحالة، أو النوع، أو تأكيد الفعل أو بيان نوعه. ويدخل فيها أبواب المفاعيل والحال والتمييز.

٢- يكتفي- عند الإعراب- بألقاب البناء، وهي: الضم والفتح والكسر والسكون. ولا داعي للتفرقة بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، وتعد كلها أصلية: فالمثنى يرفع بالألف، وجمع المذكر السالم بالواو، كما يرفع المفرد بالضمة. ويستغنى عن الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل.

٣- لا داعي لتقدير متعلق للظرف ولا لحروف الإضافة، فنحو: (زيد عندك) أو (في الدار)، المحمول هو عندك، أو في الدار.

٤- يلغى الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً، ففي إعراب (أقوم) و(نقوم) يقال إن الفعل محمول، والهمزة فيه أو النون إشارة إلى الموضوع. ويعتبر الضمير المتصل البارز إشارة لا ضميراً- على مذهب المازني- في مثل: (قمت) و(قمتم)، أو علامة على العدد في مثل: (قاموا) و(قمن). وإذا ذكر مع الضمير المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له.

٥- تدرس بعض الأبواب مثل: التعجب، والتحذير، والإغراء، والتخصيص على أنها أساليب تشرح معانيها دون الوقوف طويلا عند إعرابها.

٦- يكتفى- من دراسة الصرف- بأبواب الفعل ومشتقاته، والتثنية والجمع، على أن تدمج في النحو. وتشرح بالأمثلة دون تعرض لأصول الكلمات، ولا للصور المختلفة التي يمكن أن تتحول إليها. أما مسائل الإعلال والإبدال

والقلب وباقي مسائل الصرف فتؤجل دراستها إلى المعاهد المتخصصة في بحوث اللغة وفقهها.

ورأت اللجنة، تحديدا لمقترحاتها، أن تقدم هيكلا لكتاب في النحو الميسر، فقسمته إلى بابين رئيسيين[1] هما: أحكام الكلمة وأحكام الجملة.

وعالج الباب الأول أحكام الاسم من: مذكر ومؤنث، وصحيح الآخر ومعتله، ومفرد ومثنى وجمع، وبيَّن كيفية التثنية والجمع، ومنكّر ومعرّف، ومصغر (ثلاثي ورباعي فقط)، ومنسوب إليه، ومعرب ومبني،واقتصرت في المبنيات على أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط.

ثم عالج أحكام الفعل من: ماض ومضارع وأمر، وصحيح ومعتل، ومبني للمعلوم وللمجهول، وناقص وتام، ولازم ومتعد، ومعرب ومبني.

ثم عالج المشتقات من اسم الفاعل- وقد أدمجت فيه الصفة المشبهة وصيغ المبالغة- واسم المفعول، واسم الزمان والمكان والآلة. وعالج المصدر الثلاثي وغير الثلاثي.

وعالج الباب الثاني أحكام الجملة، فشمل ذلك أجزاء الجملة والأساليب. وشملت أجزاء الجملة المحمول والموضوع، وتكملة الجملة وتكملة المفرد، وشملت التوابع وأحكام العدد.

أما الأساليب فقد دخل فيها الاستفهام بالنفي، والتوكيد، والقسم، والتعجب، والتفضيل، ونِعْم وبئس، والنداء، والاستثناء والتخصيص، والتحذير والإغراء. ودخل في الأساليب أيضاً جملتا الشرط وجوابه، والجملة الفرعية.

وقد بعثت الوزارة بهذا التقرير إلى المجمع؛ لعرضه على الأعضاء ومعرفة رأيهم فيه. وقد تناول العضو إبراهيم حمروش المشروع نقطة نقطة، ونقدها جزءاً جزءاً، وأسهب في الرد والاحتجاج[2]. كما أورد العضو محمد الخضر

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٩١- ١٩٢.

[2] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٦.

حسين تقرير اللجنة ونقده فقرة فقرة، وبيَّن ردوده وملاحظاته عليها ضمن كتابه "دراسات في العربية وتاريخها"[1]، ويلحظ أن اتجاهه تمثل في رفض مقترحات اللجنة عموماً.

وفي عام ١٩٤٤م تولى المجمع بحث هذه المسألة[2]، فعقدت لجنة تيسير القواعد عدة جلسات نظرت فيها في مختلف البحوث التي تناولت تيسير النحو ثم أقرت ما يأتي:

أولاً: كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر اللجنة فيه؛ لأن مهمتها تيسير القواعد.

ثانياً: يتخذ المشروع الذي وضعته لجنة وزارة المعارف أساساً للمناقشة والمراجعة، على ضوء ما وجه إليه من نقد وما كتب من البحوث حول مسائله"[3].

ثم بدأت اللجنة في بحث مشروع الوزارة جزءاً جزءاً، وأصدرت قرارات وافق عليها مؤتمر المجمع، مع التنبيه على أن تؤلف الوزارة كتاباً على أساس هذا التقرير، يعرض على مجلس المجمع لمراجعته واستكمال النقص فيه[4].

ويتلخص وجه الخلاف بين تقريري المجمع والوزارة في أن المجمع اختار أن يسمي ركني الجملة المسند والمسند إليه- كما اختار علماء البيان- ولم يختر الموضوع والمحمول الذي اقترحه مشروع الوزارة.

كما رأى المجمع أن يحتفظ بالتقسيم الثلاثي القديم للكلمة من حيث هي اسم وفعل وحرف. وأن يقتصر على ألقاب الإعراب- لا ألقاب البناء، كما جاء في مشروع الوزارة- وأن يستبقى المفعول به في التكملة؛ لأهميته وكثرة وروده.

---

[1] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٣٩ وما بعدها.
[2] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٦.
[3] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٣.
[4] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٣٠٠.

وفيما عدا هذا الخلاف وافق مؤتمر المجمع على مشروع التيسير الخاص بالوزارة جملة وتفصيلاً[1].

وبعث المجمع بتقريره إلى الوزارة مصحوباً بدعوته إلى تأليف الكتاب المشار إليه، ولم تستجب الوزارة إلى دعوته[*]. وبعد ذلك بثلاث سنوات عاد المجمع إلى التذكير بقرارات مؤتمره حول تيسير النحو. وشكل لجنة لوضع كتاب في النحو على أساس قواعد التيسير التي أقرها مؤتمره، على أن يعرض الكتاب على المؤتمر قبل نشره. وسمح للجنة أن تستعين بمن ترى من المتخصصين[2]. ولم تخط اللجنة أي خطوة في اتجاه تأليف الكتاب[3]، كما أن وزارة المعارف لم تفعل شيئاً في هذا الموضوع. فعاد المجمع في العام التالي وذكّر بتقريره عن تيسير النحو، وطالب الدكتور إبراهيم مدكور بوضع كتاب يرسم قواعد النحو الميسرة التي اقترحها المجمع[4].

ولكن الموضوع ظل مهملا سنوات إلى أن رأت وزارة التربية والتعليم إحياءه فألفت فيه كتباً لم تعرض على المجمع، وقررت تدريس النحو الميسر في مصر وسوريا، واستمر ذلك نحو عامين ثم عدل عنه[5]. ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى أن المعلمين لم يستوعبوه ويتمثلوه قبل تدريسه.

---

[1] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١١: ص ٢٤٣-٢٤٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٦: ص ١٩٣- ١٩٥.

[*] ذكر أحمد أمين أن الوزارة كتبت تستفتي الأزهر فسكت عن الجواب. وقد ألفت الوزارة لجنة لإصلاح اللغة العربية، فوضعت قواعد- لتيسير النحو والإملاء- اتخذت أساساً لعمل المؤتمر الثقافي الذي عقد في لبنان. ثم عرضت على اللجنة الثقافية في الجامعة العربية، وستعرض على الجامعة العربية نفسها لتعميمها في الأقطار العربية: محاضر الجلسات- الدورة ١٤: ص ٥٠٦.

[2] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٤: ص ٥٠٧.

[3] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٠.

[4] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٥: ص ٣١٨.

[5] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٠.

ولم تشر مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق إلى أنه اشترك في محاولات تيسير النحو.

أما المجمع العلمي العراقي فقد أسهم في تلك المحاولات بأن شكل لجنة ضمت عدداً من أعضائه وعدداً من أساتذة النحو في الجامعة وعدداً آخر من المختصين بدراسة النحو في وزارة التربية. وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها[1] وأصدرت عدداً من التوصيات، تتصل مجموعة منها بالمبادئ التي ترتكز عليها محاولة التيسير، وتتعلق المجموعة الأخرى بمفردات المنهج النحوي وطريقة التأليف فيه.

أما التوصيات العامة فقد تضمنت[2]:

١- اعتبار القرآن الكريم والحديث الشريف والمأثور من كلام صدر الإسلام أغنى المصادر لاقتباس الشواهد والأمثلة.

٢- الأخذ بقواعد النحو السائدة في القرآن الكريم.

٣- قصر محاولة التيسير على مرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية.

٤- الإكثار من دراسة النصوص والمطالعة، وممارسة التعبير شفوياً وتحريرياً.

٥- الاهتمام بتكوين الجملة وتوضيح أثر هذا التكوين في التعبير عن المعاني المختلفة، والإهتمام بإعراب الكلمات المفردة فيها.

٦- محاولة الجمع بين المفردات ذات المعنى الواحد، وإن كان أثرها الإعرابي مختلفا، مثل أدوات النفي.

٧- الربط بين علمي النحو والمعاني، وذلك بإبراز ما أدى إليه التغيير النحوي للكلمة من أثر في معنى الجملة، وذلك في مثل باب حذف الخبر وتقديمه.

---

[1] في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤/٧/١١، ١٩٧٥/٦/٣٠م.

[2] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣١٧- ٣١٨.

٨- ضم بعض القضايا الصرفية إلى القضايا النحوية حين يكون هناك ارتباط، فتدرس جموع التكسير مثلا عند دراسة الجمع السالم.

٩- تفضيل المصطلح النحوي الواضح على غيره من المصطلحات والمحافظة على الصلة بمصطلحات التراث.

أما التوصيات الخاصة بمفردات منهج النحو، وكيفية تأليفه فقد اختلفت عن تقرير لجنتي الوزارة والمجمع اللغوي بمصر فيما يأتي[1]:

١-أبقت لجنة المجمع العلمي العراقي على ألقاب علامات الإعراب والبناء.

٢-لم توافق على استعمال مصطلح (المسند والمسند إليه) و(الموضوع والمحمول) في هذه المرحلة من الدراسة.

٣-رأت الإبقاء على مصطلحات الضمائر، ووافق أغلب الأعضاء على الاحتفاظ بمصطلح الضمير المستتر.

٤-أبقت اللجنة على مصطلحات المفاعيل كما هي عليه عند النحاة، ولم تشأ تغييرها إلى (فضلة) أو (تكملة).

٥-رأت أن يبقى موضوعا الحال والتمييز على النحو الذي نصت عليه كتب النحو.

٦-رأت أن تبقي- في الصرف- على ما يكون من الضروري معرفته ومن السهل فهمه، مثل صيغ الاشتقاق وصيغ الفعل المجردة والمزيدة والميزان الصرفي، وأن يترك تعليل التغييرات في الصرف.

٧-بشأن تقسيم الفعل المعتل إلى مثال وأجوف وناقص، رأت اللجنة المحافظة على المصطلحات كما هي، وعدم الاكتفاء بالتمرين عليها كما جاء تقرير لجنتي الوزارة والمجمع.

---

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي: ج ٢٧ك ص ٣١٨ - ٣٢٣.

٨-في موضوع صلة الصفة المشبهة باسم الفاعل، رأت اللجنة ألا تدمج الصفة المشبهة في باب اسم الفاعل؛ لوجود فرق بينهما في المعنى، ولأن لكل منهما أحكامه.

وقد أضافت هذه اللجنة على تقريري مجمع القاهرة ولجنة الوزارة البحث في بابي التنازع والاشتغال[*]، وسمحت بإعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي؛ لشيوعه وذلك توسعاً في القاعدة وتيسيرا للاستعمال[١].

وترى الباحثة أن اللجنة العراقية قد ابتعدت عن الهدف الذي شكلت من أجله- وهو تيسير النحو- حين أصرت على الإبقاء على بابي التنازع والاشتغال في مرحلتي الدراسة الثانوية. فهذان البابان لا يستخدمان في اللغة المعاصرة، ولا نجد في كتب النحو سوى شواهد مفتعلة لهما. والموضوعان لا يفيدان إلا في معرفة طرق التفكير اللغوي عند القدماء، فتدريسهما في هذه المرحلة لن يؤدى إلى التيسير المنشود.

وإذا قارنا بين موقف كل من لجنتي وزارة المعارف والمجمع اللغوي بمصر من جانب، ولجنة المجمع العلمي العراقي من جانب آخر نجد أن اللجنة الأخيرة كانت أقرب إلى منهج السلف، فحاولت التمسك بالمصطلحات النحوية كما شاعت في كتب النحو. وأبقت على دراسة بعض الأبواب كما ارتضاها علماء النحو القدامى. كما أقرت دراسة أبواب[٢] لا فائدة من درسها في مراحل الدراسة غير المتخصصة ولكن مع محاولة تقريبها إلى الأفهام. على حين بدا موقف اللجنتين المصريتين ميسراً، محاولا الوصول- من خلال الآراء النحوية

---

[*] وافقت اللجنة على أن تصاغ قاعدة لهما على النحو التالي: " قد يتعدد الفعل والفاعل واحد نظير ما يتعدد الخبر والمبتدأ واحد كما يتسلط فعل على أكثر من مفعول واحد، فلا تنازع في هاتين الحالتين. فإذا كان أحد الفعلين يطلب فاعلاً، والآخر يطلب مفعولا فيعمل الأول ويقدر للثاني. وإذا تقدم اسم منصوب وجاء بعده عامل لا يصح تسلطه عليه قدر له فعل مناسب للنصب": مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣٢٠.

[١] مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد ٢٧: ص ٣٢٢- ٣٢٣.

[٢] مثل بابي التنازع والاشتغال.

المختلفة- إلى أقرب المذاهب إلى الأذهان في المراحل الأولى من الدراسة. كما حاولت اللجنتان الابتعاد عن كل ما يشتت الناشئ عن المعنى التركيبي، فابتعدتا عن الإكثار من المصطلحات والتقديرات وعن أبواب الصرف المعقدة، والموازين الصرفية. وحاولتا دراسة كثير من الأبواب على أنها أساليب وصيغ يعتنى بها وبمعانيها واستعمالها. ولعله لو أخذ بمقترح لجنة المجمع، وألف كتاب لتدريس هذه الطريقة للمعلمين أولاً- حتى لا تصطدم بمألوفهم- ثم سمح بتدريسها، لحلت مشكلة النحو وعقدته في عقول التلاميذ منذ صغرهم، ولصار النحو من المسائل المحببة إليهم.

ولم يشترك مكتب تنسيق التعريب في محاولات التيسير إلا بطريق غير مباشر، حين نشر بعض الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، كما في بحث الدكتور تمام حسان المشار إليه.

وقد سبق أن ذكرت إشارة لجنة وزارة المعارف المصرية إلى أن كثرة المران على اللغة وسماعها هو وسيلة ترسيخ العادة اللغوية السليمة، وتعويد الصغار النطق الصحيح بتعود سماع اللغة صحيحة، ولكي يتحقق ذلك تتفق الباحثة مع رأي إبراهيم مصطفي[1]، وهو أن نبدأ بمدارس المعلمين والكليات التي تعد القائمين بالتدريس، فلا يقوم بالتدريس فيها- في أي من المواد- إلا أستاذ يجيد العربية وينطقها نطقاً معرباً صحيحاً. ولا يقبل من المتعلم أي إجابة في المناقشة أو في قاعات البحث أو في الفحوص الشفوية والتحريرية إلا أن تكون صحيحة معربة، وبهذا يروض المتعلم نفسه على النطق الصحيح للغة، وهذا يؤدى إلى أن يتخرج جيل من المعلمين يستسهل النطق بالعربية الصحيحة ويحسنها، وينفر من التحدث بالعامية في قاعات الدرس. هذا المعلم هو الذي سيسكب اللغة صحيحة في مسامع الصغار ونفوسهم، ويجعلهم- مع طول فترة

---

[1] في (تيسير قواعد اللغة العربية): مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق- المجلد ٣٢: ج١: ص ١٢٧.

سماعها في مراحل التعليم المختلفة- أكثر قدرة على التمسك بها واستخدامها، وأشد ابتعاداً عن العامية وقد يأتي يوم تصبح فيه اللغة العربية السليمة هي لغة التعامل اليومي كما حدث في بلاد أجنبية مثل ألمانيا.

كما تؤيد الباحثة رأى الدكتور حسن ظاظا في تيسير القواعد[1]، الذي يذهب إلى أن نستخلص القواعد الأساسية التي تصاغ على أساسها الجملة العربية، من خلال آثار الفصحاء المشهود لهم بصحة الأداء منذ الجاهلية إلى العصر الحديث. فنستمد من هذا الإحصاء خلاصة قواعد العربية، مع أمثلتها الوفيرة الممثلة لكل العصور. ويلاحظ أن عدد القواعد فيه يكون محدوداً سهل التطبيق، وذلك يمكننا من تدريسه في المراحل الدراسية المختلفة بدون عناء، ويزيل عقد الطلاب من دراسة النحو، ليسره ومرونة أمثلته.

ومن خلال هذه الدراسة الإحصائية يمكننا معرفة ما يقل وروده من التراكيب والكلمات، وما يندر، وما تنفرد به إحدى القبائل، وما اندثر في لغة الحديث أو الكتابة. وكل ذلك يمكن تصنيفه وترتيبه وإثباته بشواهده ومناقشات النحاة حوله في كتب أكثر توسعاً، حتى نصل إلى أعلى مستويات التخصص في اللغة العربية، فيجد الباحث المادة معدة مرتبة، فيستفيد منها إلى جانب دراسته لآثار السلف في الفكر اللغوي.

---

[1] كلام العرب: ص ١٦٦.

ثانيا: تيسير الكتابة:

الكتابة وسيلة لحفظ اللغة وتسجيلها وتدوين آثارها، ونشر معارفها خارج الحدود الزمانية والمكانية التي يرتبط بها النطق الشفوي للغة. وبفضل الكتابة عرفنا الكثير عن اللغات الميتة كالسنسكريتية، والهيروغليفية والإغريقية واللاتينية والقوطية[1].

وقد اصطبغت الكتابة منذ القدم بطابع ديني، وارتبطت بالسحر في أرقى الأمم حضارة، فكان الكتبة الأوائل من السحرة[2]. ثم اختلطت بالحياة المدنية واستعملها عامة الناس، ففقدت قداستها وتطورت مع تطور الزمن.

وقد استخدمت الكتابة أسلوبين هما:

١- أسلوب الرسم المعنوي:

ويقوم على استخدام الصور والأشكال المختلفة للمعاني، بحيث تختلف الصورة باختلاف المعنى. ويبدو أنه أقدم أسلوب لتدوين اللغة، وقد استخدمته اللغات السومرية والصينية والهيروغليفية. وهو أسلوب بطيء يحتاج إلى جهود وزمن طويل في تعلمه وتعليمه[3].

٢- أسلوب الرسم الصوتي:

ويضع لكل صوت صورة خاصة، وقد يخصص صورة للمقطع كله أو يفرد للصوت المنطوق رسماً خاصاً به، كما هو الحال في كتابتنا العربية الحالية، ويسمى أسلوب الرسم الهجائي. وهو أسرع أساليب الكتابة وأسهلها[4].

---

(١) علم اللغة: على عبد الواحد وافي: ص ٢٦٩.

(٢) مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٢.

(٣) علم اللغة: ص ٢٦٩- ٢٧٠.

(٤) علم اللغة: ص ٢٧١- ٢٧٢، اللسان العربي- المجلد ١٤: ج١: ص ١٣٠.

والكتابة المثلى هي التي يعبر فيها عن كل صوت منطوق بحرف، بحيث تعبر عن النطق تعبيراً دقيقاً، فلا تدل بالحرف على أكثر من صوت، ولا تكتب الصوت الواحد بأكثر من حرف. ولم تتحقق هذه الكتابة في أي لغة حية، فجميعها يختلف نطقها عن كتابتها اختلافا متفاوتاً.

والخط العربي يرجع- في الأصل- إلى الخط النبطي[1]. وقد نشأ ونما في الحجاز ثم انتقل إلى باقي أجزاء الجزيرة العربية، وزاد انتشاره بعد الفتوح الإسلامية فعم البلاد المسلمة. وحروف الهجاء العربي مختزلة لا تصور كل حروف الكلمة المنطوقة، فضلاً عن حركاتها[2]، إذ تحذف بعض الأصوات المنطوقة، كما في حالة الحروف المدغمة، فيكتب الحرف المدغم حرفاً واحداً مشدداً في مثل الفعلين: شد وتكلم، وكذلك فيما أدمج من الكلمات، مثل: عم يتساءلون؟ مم يأكلون؟ كما تحذف لام التعريف في (الذي) و(التي) و(الذين)- للجمع- وفيما اجتمع في أوله ثلاث لامات مثل: لله الأمر. كما تحذف الألف من الكلمات: (الله- هذا- الرحمن- إله- لكن- أولئك). ولا ترتبط علامات ضبط الكلمة ارتباطاً وثيقاً بكتابتها. وعلى الرغم من أن اختزالها فيه توفير للوقت والورق إلا أنه من أسباب صعوبات الهجاء العربي، مما يجعله لا يلائم النشء والعامة.

وقد حث الرسول الأمي على تعلم الكتابة، وتعلمتها حفصة أم المؤمنين بأمر منه. وعني بنشرها عناية كبيرة، فجعل فدية أسرى المسلمين في موقعة بدر أن يعلِّم الكاتب منهم عشرة من مسلمي المدينة الكتابة[3].

---

(1) علم اللغة: ص ٢٧٢، مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٨٣، اللسان العربي- المجلد ١٤: ج١: ص ١٣٠، مجلة مجمع اللغة العربية- جـ ١٢: ص ٨٠- ٨٢، محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٢٦.

(2) (تيسير الهجاء العربي: أحمد الإسكندري): مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٣٦٩، محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٣٣٢ (من كلمة أنطون الجميل).

(3) (الكتابة العربية: منصور فهمي): مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد٣٢: ج١: ص١٠٨.

وكان الرسول يختار كتاب رسائله- التي يرسلها إلى الملوك- من مجوِّدي الكتابة، فتنافس الكتاب في تحسين كتابتهم. ولكن الكتابة لم تنتشر على نطاق واسع إلا بعد أن فتحت الأمصار وأنشئت الدواوين، ووجد الخط عناية كبيرة، فلم تلبث مصاحف عثمان بعد نشرها في الأمصار أن تلقفتها أيدي النساخ فأجادوا كتابتها وافتنوا في ذلك. وعرف خط الجليل والخط الطوماري، وتحسن الخط النسخي، وتفرعت عدة فروع منه ومن الخط الكوفي، اشتهر منها الثُلث والتعليق والريحاني، كما تفرع الديواني والفارسي. وعرف خط الرقعة والهمايوني وغيرهما[1]. وكان لكل قلم حد محدود وعمل خاص: فكان قلم (الطوماري) يستخدم في توقيع الخلفاء على التقاليد، والكتابة إلى الخلفاء والسلاطين، وكان قلم (الثلثين) للكتابة من الخلفاء إلى العمال والأمراء، واستخدم قلم (الحرم) في الكتابة إلى الأميرات من البيت المالك، وقلم (غبار الحلبة) لكتابة بطاقات الحمام الزاجل[2]. وهكذا ساعد الإسلام على انتشار الخط وتحسينه وتفريع الخطوط وضبطها وشيوعها في البلاد التي انتشر فيها الدين الإسلامي.

وكانت العربية في بدايتها تكتب بدون نقط على الحروف[*]، فتكتب كل من الباء والتاء والثاء والياء (غير المتطرفة) بصورة واحدة، وكذلك كل من الجيم والحاء والخاء. وكان ذلك مدعاة للبس؛ فقد تختلف قراءة الكلمة فيختلف- بالتالي- مفهومها عما قصده الكاتب. ولذلك لجأ قراء الذكر الحكيم إلى نَقْط الإعجام[3]،

---

(1) مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١٠٩- ١١٠.

(2) (دفاع عن الأبجدية والحركات العربية: حامد عبد القادر): مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ٨٣.

(*) ذهب حامد عبد القادر إلى أن الإعجام قد وضع بصورة ما قبل الإسلام- وأورد أربعة أدلة على ذلك- ولكن الكتاب تساهلوا فيه، حتى شاع التصحيف: مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٢: ص ٨٦.

(3) المدارس النحوية: ص ١٦- ١٧.

وهو التفريق بين الحروف المتشابهة بترك حرف منها مهملا بدون إضافة نقط، وتمييز الأحرف الأخرى بإضافة عدد من النقط في مواضع ثابتة، للتفرقة بين الحروف المتشابهة. وعلى أساس هذا الإعجام رتبت حروف الهجاء ألفبائيا[1].

كما كان الخط العربي في أول عهده غُفلا من الحركات والسكنات، وكان العرب يقرأون دون لحن، ولكن لما فشا اللحن باختلاط العرب بالأعاجم خيف على قراءة القرآن الكريم، فوضع أبو الأسود الدُّؤَلي نَقْط الإعراب، بأن وضع نقطة فوق الحرف لتدل على الفتح، ونقطة تحته للكسرة، ونقطة على يسار الحرف للضمة، ونقطتين بدلا من نقطة واحدة للتنوين. ووضع النقط بمداد يختلف عن لون المداد الذي كتبت به الآيات[2]. ثم تحولت هذه النقط إلى حروف صغيرة أو أبعاض حروف؛ لتسهيل الكتابة وجعلها بمداد من لون واحد[3].

وكان جمع القرآن الكريم وتدوينه وضبط المصحف أهم ما شغل المسلمين. ولم يحس الخلفاء الراشدون الذين قاموا بجمعه بحاجتهم إلى ضبط حركات الإعراب فيه، ولم يشعروا بصعوبة التفريق بين الحروف المتشابهة به. ولكن أحس الناس بعد ذلك بهذا النقص وخاف القراء على الذكر الحكيم أن يشوبه اللحن، فلجأوا إلى تدوينه وضبطه، فكتب بلهجة قريش فقط، وبرسم لم يقم على قواعد مقررة وإنما أريد به أن يعبر عن النطق، وإن لم يتفق مع الهجاء وقواعد الإملاء. كما كتبت فيه كلمات- بطريقة مخالفة لكتابتها العربية- تشير إلى أصلها الآرامي أو السرياني، مثل: (صلوة) و(زكوة) و(حيوة). وهكذا اجتمع لنا في اللغة العربية كتابتان إحداهما قرآنية والأخرى غير قرآنية.

---

[1] مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ٨٤.

[2] المدارس النحوية: ص١٦، (دفاع عن الأبجدية- حامد عبد القادر) مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص٨٥.

[3] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ٨٧.

ومن أوجه الصعوبات في الكتابة العربية كتابة القرآن الكريم بطريقة تختلف- في بعض الكلمات- عن كتابتها الشائعة، وهذا يسبب البلبلة عند تدريسها للصغار بكتابتها القرآنية. وتفاديا لهذه الصعوبة مال حامد عبد القادر إلى تدريس الآيات القرآنية للنشء مكتوبة بالكتابة المألوفة[1].

وحافظت الكتابة العربية على كلمات كثيرة من المصحف العثماني مثل: (السموات)- (ثلثمائة)- (هؤلاء)- (إسحق)- وطبيعي أن رسم مثل هذه الكلمات بتلك الصور يجب أن يقتصر على آيات القرآن الكريم.

ومن صعوبات الرسم العربي أن علماءه ربطوا كتابة الحروف بعلم الصرف، كما في رسم الألف المقصورة، فقد رأوا أن الألف الثالثة تكتب ألفا إذا كان أصلها واوا، وتكتب ياء إذا كان أصلها ياء، كما رأوا أن الألف الزائدة عن ثلاثة تكتب ياء.

كما ربطوا الكتابة العربية بعلم النحو في مسائل، منها أن (لا) النافية توصل بإنْ إذا كانت شرطية، نحو (إلا تفعلوه)، وبأنْ إذا كانت ناصبة مثل: (ألا يتخذوا من دوني وكيلا). ولا توصل بأنْ إذا كانت مفسرة أو مخففة من الثقيلة، نحو: (أن لا تعلو على) و(أن لا تخافوا ولا تحزنوا). ومنها زيادة الألف بعد واو ضمير الجماعة في مثل: (ضربوا) وعدم زيادتها بعد واو جمع المذكر السالم عند إضافته، مثل: (مسلمو المدينة).

وربط الكتابة العربية بعلمي الصرف والنحو يشكل صعوبة فيها؛ إذ يفترض في الناشئ الذي يتعلم الكتابة معرفة الأصل الاشتقاقي للكلمة؛ حتى يمكنه أن يتبين الوجه الصحيح في كتابتها. كما يلزم التلميذ بمعرفة معنى الحرف الذي يكتبه وهل هو شرطي أم مصدري ناصب، أم مفسر، أم مؤكد خفف تشديده. وهذا مدعاة للخطأ في الكتابة العربية.

---

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع القاهرة: ص ٢٩١.

ومن تلك الأوجه كتابة الهمزة، إذ يتشكل رسمها باختلاف موقعها من الكلمة، وحركتها أو حركة ما قبلها. ولها كثير من القواعد التي يصعب على الصغار استيعابها.

ومن صور اختلاف النطق عن الكتابة مما يوقع الطفل في اللبس: الواو التي تثبت كتابة لا نطقاً في مثل: (أولئك) و(عمرو) إلا في حالة نصبه، وكذلك الواو التي تثبت نطقاً لا كتابة في مثل: (داود) وكذلك (طاوس) و(هاون).

ومن صعوبات الكتابة العربية أنها لا تُعبِّر عن الحركات في بنية الكلمة، وتلجأ إلى الشكل لضبط الكلمات المؤدية إلى اللبس. وكثيراً ما يتغير موقع الحركة، فتقع قبل الحرف أو بعده فيحدث الخطأ في القراءة.

وفي أواخر القرن الماضي أثيرت صعوبات الكتابة العربية، وترددت الدعوة إلى إصلاحها في العالم العربي. وكانت الهوة قد اتسعت بين الفصحى والعامية، مما أدى بالبعض إلى المناداة باستخدام اللغة العامية في الكتابة ووضع قواعد لها، ورسمها بالحروف اللاتينية(*).

واقترحت لمعالجة الكتابة حلول كثيرة تتلخص في اتجاهين: أولهما يرمى إلى تعديل الحروف الحالية بحيث تعبر عن النطق، والآخر يذهب إلى استعمال حروف جديدة تحل محل الحروف القديمة. ويشمل الاتجاه الأول ما اقترح من كتابة الحروف الحالية متفرقة: فقد اقترح أحمد لطفي السيد عام ١٨٩٨م كتابة الحروف مفرقة. ونشر هذا الرأي في إحدى المجلات ولما تولى وزارة المعارف في عام ١٩٢٨م طلب من مفتشي اللغة العربية دراسة هذا الاقتراح،

(*) كان أول الدعاة إلى هذا الرأي ولهلم سبيتا الألماني أمين دار الكتب المصرية، وقد أصدر عام ١٨٨٠م كتابه (قواعد العربية العامية في مصر)، وتبعه القاضي سلدن ويلمور الإنجليزي الذي أصدر في عام ١٩٠١م كتابه (لغة القاهرة) أو(العربية المحكية في مصر)، ووضع فيه قواعد للعامية، واقترح اتخاذها لغة للعلم والأدب. وقد هوجم هذا الاتجاه هجوماً عنيفاً: تاريخ الدعوة إلى العامية: ص ١٧- ٢٥.

فدرسوه ولم يطمئنوا إلى الأخذ به، فصرف النظر عنه[1].

كما يشمل اختصار صور الحروف بالاستغناء عن المتداخل منها والمركب[2]. وكذلك إدخال الشكل ضمن كتابة الكلمة، وقد اقترحه أحمد لطفي السيد في عام ١٨٩٩م، فطلب بأن تكتب جميع أحرف الكلمة وحركاتها داخلها، فتكتب (محمد) هكذا (موحا مما دون)، وتكتب (سعد) هكذا (ساعدون).

أما الاتجاه الثاني فيدخل فيه كتابة الحروف العربية بصورة جديدة، أو إحلال اللاتينية محل العربية. وهو اتجاه قديم شجعت تجربة الأتراك على العودة إليه. وظهر من تحمسوا له[3]، ومنهم سعيد عقل الذي أصدر كتاب (يارا) في أوائل الستينات، قاصداً به أن يطبق استخدام الحروف اللاتينية على الكتابة العربية.

ويشمل تيسير الكتابة عدة أوجه هي:

أ - تيسير الكتابة اليدوية وتسهيل الكتابة المطبعية.

ب- تيسير الإملاء.

ج- رسم الأعلام الأجنبية بحروف عربية.

وسيذكر موقف المجامع العربية من كل وجه.

شغل مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ دور انعقاده الأول بهذا الموضوع، فقد عالج الشيخ أحمد الإسكندري **تيسير الهجاء العربي**[4]، فرأى أن يكون إصلاح الكتابة بطريقة تدريجية، واختار طريقة معتدلة- استخرجها من كلام اللغويين القدامى- لكي تستخدم لتعليم النشء، وحاول فيها تقريب الكتابة من النطق. وتتلخص هذه الطريقة في أن تكتب كل كلمة بحروفها المنطوقة، على تقدير

---

[1] محاضر الجلسات- مجمع القاهرة- الدورة ١٩: ص ٧٢.

[2] مجمع اللغة العربية: ماضيه وحاضره: ص ٨٥.

[3] من أشد المتحمسين له عبد العزيز فهمي، وسيذكر اقتراحه عند عرض موقف المجمع من تيسير الكتابة.

[4] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج١: ص ٣٦٩- ٣٨٠.

الابتداء بها أو الوقف عليها. ولا يزاد على المنطوق به من حروف الكلمة إلا الألف بعد واو ضمير الجماعة، وواو (عمرو) العلم. ولا ينقص من الحروف المنطوق بها إلا ألف (اسم) في: بسم الله الرحمن الرحيم، وألف لفظ الجلالة، وألف (الرحمن).

أما الهمزة فرأى أن تكتب ألفا مطلقاً في أول الكلمة. وتكتب الهمزة المتوسطة، إذا كانت ساكنة، على حرف مجانس لحركة ما قبلها، وإذا كانت متحركة بعد ساكن تكتب على حرف يجانس حركتها نفسها. والهمزة المتطرفة إن كان قبلها ساكن كتبت مفردة، وإن كان قبلها متحرك كتبت على حرف يجانس حركته. وإذا لحق الهمزة المتطرفة ما يجب وصله بكلمتها اعتبرت متوسطة في الحكم. وذكر الباحث أن هذه الطريقة تيسر نحو أربعين في المائة من صعوبات الكتابة. ثم عرض طريقة بديلة سماها الطريقة المختزلة، وهي أيضا مستخرجة من كلام الأئمة ومن القياس، ومرسومة حسب قواعدها. وقد ذكر أنها تسهل نحو ثمانين في المائة من الصعوبات الكتابية، إلا أنها تميل إلى الخروج عن المألوف من الرسم العربي وقطع الصلة بين القديم والحديث. وطالب القراء بالإدلاء بآرائهم حول هاتين الطريقتين.

وفي دور الانعقاد الثاني أحال المجمع موضوعه على لجنة الأصول لدراسته. ثم ناقش المجلس الاقتراح الأول بتوسع، وانتهي الأمر بأن سحب الشيخ أحمد الإسكندري هذا الاقتراح إلى حين درسه درسا واسعاً بعد ذلك[1].

ثم اقترح تشكيل لجنة إصلاح الكتابة العربية بالمجمع[2] من الأعضاء المقيمين بالقاهرة، والهدف منها "أن تعمل بجميع الوسائل المقبولة لتسهيل كتابة الحروف العربية، والابتكار في ذلك لتيسير القراءة العربية الصحيحة، على ألا يُخْرِج هذا

---

[1] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص ٢٦١- ٢٧٠.

[2] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الخامس: ص ٣٤٦.

التحسين والابتكار الكتابةَ العربية عن أصول أوضاعها العامة"[1]. ولكن اللجنة لم تقدم شيئا للمجمع إلى أن صدر قرار وزاري بتاريخ ٦ فبراير عام ١٩٤١م يقضي بأن يعهد إلى مجمع اللغة لعربية بدراسة ما من شأنه تيسير الكتابة العربية[2]. وشكلت- تبعاً لذلك- لجنة جديدة للأصول تختص بتيسير النحو والصرف والكتابة، وضمت اثني عشر عضوا[3].

وقد تقدم ثلاثة أعضاء من المجمع اللغوي بالقاهرة إلى مؤتمره **بمقترحات حول تيسير الكتابة**، وهم: عبد العزيز فهمي وعلي الجارم ومحمود تيمور.

ففي يناير عام ١٩٤٤م قدم **عبد العزيز فهمي** مشروعه الخاص باستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية[4]، وقدم له بذكر بعض صعوبات العربية المتعلقة بنحوها وصرفها، ثم ذكر أن طريقة كتابتها الحالية لا يتيسر معها قراءتها قراءة سليمة مضبوطة مسترسلة حتى لخير المتعلمين؛ وذلك لخلو هذه الكتابة من حروف الحركات. وذكر أن ضبط الكلمات بالشكل مدعاة للخطأ حين يتغير موقع الحركة، ولذلك شاع إهمال الشكل. كما ذكر أن عدم وجود علامات لحركات أو حروف لها يؤدى إلى حدوث الخطأ من قبل القارئ غير المتمرن سواء وقع الخطأ عنده على آخر الكلمة أو في بنيتها. أما القارئ المتمرن فيضطر إلى القراءة الكاملة بسرعة؛ حتى يستطيع فهم الجملة، ثم يعود إلى قراءتها مع ضبطها النحوي والصرفي. وذهب إلى القول بأن الأمم الراقية علمياً وصناعياً تستخدم حروف الحركة.

---

(1) المرجع السابق: ص٣٥١، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٧٩، ص ٣٥٩، مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية: ص ١٩٥.

(2) محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص ٧، ص ٥٤.

(3) محاضر الجلسات- الدورة ٧: ص ٥٦-٥٧.

(4) محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٢٧٥- ٣١٢، محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص٨٠، ص ٣٦٠.

وتتلخص طريقته في أنه استخدم الحروف اللاتينية لتدل على مقابلها في العربية، وأضاف إليها ثلاثة عشر حرفاً عربياً؛ لكي يعبر لها عن نطق الأصوات العربية التي لا تؤديها حروف الهجاء اللاتينية، وهي أصوات: (الهمزة- الثاء- الجيم- الحاء- الخاء- الذال- الصاد- الضاد- الطاء- الظاء- العين- الغين- القاف). واختار لكل منها رسمه العربي أو رسماً خاصاً به على نحو ما هو مبين بالشكل التالي:

ملحوظة رقم ١

بيان أحرف الهجاء العربية مرسومة بالأحرف اللاتينية ومالزم منها العربية مع أسمائها

ألف ا	زاى ز	قاف ق
باء ب	سين س	كاف ك
تاء ت	شين ش	لام ل
ثاء ث	صاد ص	ميم م
جيم ج	ضاد ض	نون ن
حاء ح	طاء ط	هاء ه
خاء خ	ظاء ظ	واو و
دال د	عين ع	همزة ء
ذال ذ	غين غ	ياء ي
راء ر	فاء ف	

أما أحرف المد فهى: (aa) للفتحة و (ee) للضمة و (ii) للكسرة.

وأما الأحرف التى لاشبيه لنطقها فى العربية فهى: ث ج ح خ ذ ش ص ض ط ظ ع غ

ويلاحظ أن الحروف المرسومة هكذا هى حروف عادية أما الكبيرة اللاتينية (majuscules) فهى رومانية، وتكتب الحروف المأخوذة من العربية بكون تكبيرها عالية ورؤسها دون كما مامر

وهكذا أصبح عدد الحروف عنده تسعة وعشرين حرفاً، وأضاف عليها أحرف الحركات وهي: (i للكسرة، u للضمة، a للفتحة)، وليس للسكون علامة، أما الشد فيكتب بتضعيف الحرف المشدد. ورأى أن التنوين يمكن أن يرسم بطريقتين: أولاهما وضع حرف نون صغيرة أمام الحرف المنون من أعلى، وثانيتهما أن يرسم بعلاماته العربية المعروفة أمام الحرف في حالة الضم والفتح وأسفله في حالة الكسر.

وعدّد مزايا هذه الطريقة، وتتلخص في:

١- إبراز جميع الأصوات العربية، بحيث يكتب كل صوت بحرف واحد.

٢- قلة النقط في الحروف- ففيها عشرون حرفاً غير منقوط- وكثرة النقط تسبب تشويش الرسم وحدوث التصحيف.

٣- وجود حروف الحركة داخل الكلمة، بحيث يضبط نطقها ويسهل ويبعد عن اللبس.

٤- استخدام الحروف اللاتينية- التي تطبع مستقلة متجاورة- يسهل القراءة الصحيحة.

٥- فرض الدقة على الكاتب؛ لأن الخطأ سيظهر في كتابه الكلمة، بخلاف ما يحدث في العربية التي يتيح رسمها بدون شكل للكاتب أن يهمل التدقيق في صحة ما يكتبه.

٦- تعود الطفل على القراءة السليمة- عن طريق استخدام هذه الطريقة- سيؤدي إلى تكوين السليقة اللغوية الصحيحة عنده، فتصبح صحة النطق إحدى عاداته اللغوية.

٧- تيسير قراءة الأعلام الأجنبية والمعربة.

وناقش أعضاء المجمع طريقته، ورتوا على دفاعه عنها[1] بالنقاط التالية:

١- هذه الطريقة- إن أفادت في قراءة الكلمة المكتوبة على صورة واحدة- فإنها لا تمنع كتابة الكلمة الواحدة على صور مختلفة، تبعاً لاختلاف كل كاتب في العلم بصحة الوزن والصيغة والإعراب، فتيسير الرسم لا يغني الطالب عن معرفة الصواب، بدراسة القواعد النحوية والصرفية، ومتى درسها فلا حاجة به إلى تلك الطريقة.

٢- الطريقة المقترحة ليست بأيسر من الطريقة الحالية؛ فهي لا تغني عن النقط ولا عن العلامات التي تشبه الشكل، فضلا عن الخلط بين الحروف العربية واللاتينية فيها.

٣- رسم الكتابة ليس سبب تأخر العرب أو الناطقين بالعربية؛ لأن الأمة العربية كانت أقوى، يوم كانت كتابتها أصعب وأقرب إلى اللبس والإبهام؛ لنقص ضبط الإعراب والإعجام. ورقي الأمم لا يرتبط بالحروف التي تستخدمها؛ بدليل أن الأمم الأوروبية كانت أضعف من العرب وأقل حضارة وعلما، على الرغم من استخدامها حروف الحركات.

٤- الحروف العربية ملك للأمة العربية كلها، ومن شأن تطبيق هذا الاقتراح أن يفرق بين أفراد تلك الأمة.

٥- استخدام تلك الطريقة يقطع الصلة بين سلف الأمة وخلفها، ويحرم الخلف من المكتبة العربية الثمينة التي حوت ذخائر الأجداد وثمرات عقولهم. وإن قيل إن أمهات الكتب تعاد كتابتها بالحروف اللاتينية، فما الذي ينقل منها وما الذي سيترك؟ وكم من النفقات يتكلف هذا الأمر، ومن الذي سيتحملها؟ وهل يمكن بعد ذلك أن يتصل كل فرد من أبناء الأجيال القادمة بما يشاء من التراث الذي سيصبح من الآثار الدارسة؟

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٠٣- ٤٢٤.

وقد هوجم هذا الرأي بعنف داخل المجمع وخارجه، وانتهي الأمر إلى أن ووفق على طبع هذا الاقتراح، مع كل ما ذكر حول تيسير الكتابة في مؤتمر عام ١٩٤٤م، ونشره على الجمهور لكي تتلقى لجنة الأصول الملاحظات التي ترد عليه، وتعرض تقريرها بعد ذلك على المؤتمر[١].

وفي فبراير عام ١٩٤٤م عرض **علي الجارم** على مؤتمر المجمع مشروعه الخاص بتيسير الكتابة[*]، وقد قام هذا المشروع على أساس إبقاء صور الحروف العربية على حالتها، ومحاولة تصوير الكلمة كما تنطق، وذلك بإضافة زوائد للدلالة على الحركات، تكتب في بنية الكلمة. وتسهل هذه الطريقة قراءة الكلمة مضبوطة، ويستعاض عن إضافة الشكل للكلمات بالزوائد والعلامات التي تضاف إلى الحروف. ويبدو عيب هذه الطريقة في أنه يبعد رسم الكلمات عن المألوف، ويغيِّر معالم الكتابة العربية، كما هو مبين بالشكل الآتي:

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٣٦، مجلة مجمع فؤاد الأول ج٦: ص ٨٥.

[*] في أبريل عام ١٩٤١م عرض علي الجارم هذا المشروع على لجنة الأصول بالمجمع، فاشتغلت لجنة التيسير الفرعية لتحسينه. وفي نوفمبر عام ١٩٤٣م عرض المشروع منقحاً على لجنة الأصول، فاعترض عليه عبد العزيز فهمي وإبراهيم حمروش بمذكرتين رد عليهما علي الجارم بمذكرة. وانتهي الرأي إلى تقديم هذا المشروع إلى مؤتمر المجمع المنعقد في عام ١٩٤٤م: محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨٠، ص ٣٦٠.

رسم العلامات

الفتحة : ـَ - مثل : هيكف (هَيَف)

الضمة : ـُ - مثل : كتتب (كُتِبَ)

الكسرة : ـِ - مثل : كتتب (كُتِبَ)

السكون : ـْ - مثل : فتتل (فَتْل)

تنوين المفتوح : ـاً - مثل : شراباً (شرابًا)

تنوين المضموم : ـاً - مثل : شراباً (شرابٌ)

تنوين المكسور : ـاً - مثل : شراباً (شرابٍ)

الهمزة الممدودة : عـ - مثل : آن (آن)

وقد نوقش هذا الاقتراح في مؤتمر المجمع، ولوحظ عليه أنه يخرجنا من رسم بسيط إلى رسم معقد مشوه لجمال الرسم الحالي، ويقطع الصلة بين الكتابة القديمة والجديدة. كما أنه يتعذر علينا تعلم هذه الطريقة وتطبيقها في فترة وجيزة؛ نظراً لألفتنا صور الحروف الحالية، وكثرة مراننا عليها.

وتقرر أن يطبع المجمع المشروع والمناقشات التي دارت حوله، وينشره في البلاد العربية، ويتلقى ما يرد من الملاحظات والمقترحات، ثم يعاد النظر فيه على ضوء ذلك.

ورأى **محمود تيمور** اعتراضات أعضاء المجمع على تغيير صور الحروف الحالية؛ لشدة الألفة بها، فنادى في مؤتمر يناير ١٩٥١م باقتراح يحاول

أن يسهل مشكلة **الكتابة المطبعية** العربية، بحيث لا تتغير صور الحروف المألوفة، وبحيث يمكن بيسر ضبط الكلمات كلها في الطباعة[1]. فذكر أن صندوق الحروف في المطبعة العربية يحمل صوراً مختلفة لكل حرف، منها المفرد ومنها ما يقبل الاتصال من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها. فكثرت عيون هذا الصندوق بحيث زادت على ثلاثمائة، وأصبح لا يحتمل إضافة صندوق آخر لعلامات الضبط. كما أن تركيب الكلمات يجعل وضع علامات الضبط عليها غير دقيقة. وتفادياً لذلك رأى أن يقتصر على صورة واحدة من صور الحروف، بحيث لا يتجاوز عدد عيون صندوق الطباعة ثلاثين عيناً. وأن نتخذ علامات الضبط المتعارفة، فيصل عدد عيون الصندوق حوالي خمسين عيناً. وفي ذلك تيسير للوقت والجهد في المطبعة. وفيه دقة الضبط الكامل للكلمات. وقد اقترح أن تكون صورة الحروف هي الصورة التي تقبل الاتصال من أول الكلمة، على أن تفضل الكاف المبسوطة، وتبقى حروف الألف والدال والذال والراء والواو والتاء المربوطة واللام ألف على صورتها المفردة.

<u>ووضح أن مزايا هذه الطريقة هي:</u>

١- عدم بت الصلة بين الجديد والقديم، فالحروف فيها تبقى على حالها.

٢- وضوح الحروف وعدم خفائها، إذ إنها غير مركبة.

٣- وقوع علامات الشكل على الحرف نفسه، والأمن من زحزحتها- بسبب تركب الحروف- فيحدث الخطأ.

٤- تسهيل تعلم الحروف، بسبب وجود صورة واحدة لكل حرف.

٥- توفير الوقت والجهد لعمال المطابع، وإنتاج مطبوعات مضبوطة بالشكل الكامل.

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٧: ص ٥١٣- ٥١٧.

ورأى الباحث أن الطريقة السليمة لتطبيق هذا المقترح أن تطبع وزارة المعارف كتبها التعليمية في مختلف المواد والمراحل- وافية الشكل صحيحة الضبط- بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى الاقتداء بها في سائر المطبوعات. وطبع صحيفة طبق فيها مقترحه، ولخص طريقته، وهي موضحة بالشكل الآتي:

صحيفة المثال

أريد أن نقتصر من صور الحروف على صورة واحدة وبذلك يكون لصندوق الحروف المطبعية عيون لا تتجاوز الثلاثين فنخلص من تلك العيون التي تزيد على ثلاثمائة . وأن نتخذ علامات الضبط المتعارفة الجاري بها الاستعمال ، ويسير حب بها صندوق الحروف الذي تخفف مما كان يغص به من الصور المتعددة للحروف الأصلية وانفسحت جوانبه لتقبل هذه الحركات في غير مشقة ولا عسر . وطوعا لهذا يتوافر للطباعة غنم من السهولة والتيسير ، كما يتوافر للكتابة غنم من تعميم الضبط بلا عناء .

وأقترح أن تكون الصورة التي نقتصر عليها من صور الحروف هي الصورة التي تقبل الاتصال من بدء الكلمات ، وهي التي يسميها أهل فن الطباعة : حروفا « من الاول » . على أن تؤثر الكلمات المبسوطة وأن تظل حروف الألف والدال والذال والراء والزي والواو والتاء المربوطة واللام ألف باقية على صورتها في حالة إفرادها .

وها هو ذا نموذجها في صندوق الحروف المطبعية :

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض

ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ ة و لا ي

وليس من شك في أن طريقته تيسر الكتابة المطبعية- على الرغم من اختلافها عن المألوف في الكتابة- ولكن الكتابة اليدوية لا تستطيع أن تستخدم هذه الطريقة، إذ من الصعب فيها التفريق بين حروف الكلمة كما يحدث في العمل الآلي. كذلك لا تتحدد نهاية الكلمة، ولا يتبين استقلالها عن غيرها، وهذا يؤدي

إلى اللبس. كما أن المقترح فيه بتر للكلمات وتداخل بين بعضها كما ظهر في الشكل السابق.

وقرر المؤتمر في فبراير عام ١٩٤٤م تخصيص جائزة مقدارها ألف جنيه لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية، على ألا يكون لأعضاء مؤتمر المجمع الحق في دخول المسابقة[١]، ونشر ذلك في الصحف. وقد تلقى المجمع طائفة المقترحات تربو على المائتين، وشكل في عام ١٩٤٧م لجنتين من الخبراء من غير أعضائه، إحداهما للخط والأخرى للطباعة؛ لفحص مقترحات تيسير الكتابة العربية المقدمة إلى لجنة الأصول[٢]. ودرست هذه المقترحات فاستبعد بعضها، واستبقى الآخر لإعادة النظر فيه.

ثم قرر المجمع في يناير ١٩٥١م تأليف لجنة لبحث مقترحات تيسير الكتابة بعد أن استمع إلى اقتراح محمود تيمور. ودرست اللجنة المقترحات التي سبقت دراستها ثم واصلت دراسة باقي المقترحات. وصنفت المقترحات التي رئي إعادة النظر فيها: فمنها ما يقوم على أساس الحروف العربية المألوفة دون تغيير شكلها، ومنها ما يضيف إليها إضافات وزوائد لضبطها تغنى عن الحركات، ومنها ما يستخدم الحروف اللاتينية، ومنها ما يتخذ حروفاً جديدة مبتكرة. وقررت اللجنة إحالة المقترحات المستبقاة، مع مقترحات أعضاء المجمع الثلاثة، على لجنة فنية من خبراء الكتابة والطباعة والخط[٣]، درست المقترحات، وانتهت إلى أنها جميعاً لم تحقق التيسير المنشود[٤]. ولم تر فيها اقتراحا تطمئن إلى اعتباره أحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية ولذلك قررت الاستمرار في

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ١٠: ص ٤٣٦، الدورة ١٩: ص ٨٠، ص ٣٦٠.
[٢] محاضر الجلسات- الدورة ١٣: ص ٨١، ص ٣٦١.
[٣] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨١، ص ٣٦١.
[٤] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨٢، ص ٣٦١.

دراسة موضوع تيسير الكتابة للبحث عن أقوَم الطرق لذلك، وشكر المتسابقين[1].

على أن اللجنة لمست أن بين المقترحات ما ييسر الطباعة[2] بأن يعالجها جزئياً. وقد قرر المؤتمر في يناير عام ١٩٥٣م إلغاء جائزة تيسير الكتابة العربية؛ لعدم وجود مقترح يستحقها. وألفت لجنة للبحث في وسائل تيسير الكتابة العربية[3] وأرسلت إلى المجمع مجموعة جديدة من مقترحات تيسير الكتابة، فاجتمعت اللجنة مع خبراء الخط والطباعة لدراستها في عام ١٩٥٥م. ووجدت أن معظمها يدور حول الاكتفاء بصورة واحدة من صور الحروف، فدرست هذه الطريقة وطبقتها مع إدخال تحسينات على أشكالها، وعهدت إلى الخبراء بتجربتها وتهيئتها للعمل.

وفي أثناء ذلك علم المجمع من الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية أنه قد تشكلت فيها لجنة لتيسير الكتابة، تنعقد في أواخر مارس عام ١٩٥٦م وفيها ممثلون للدول العربية. وطلب إلى المجمع إيفاد ممثلين له فيها، فأوفد إبراهيم مصطفي ومحمود تيمور. وبعد اجتماع هذه اللجنة رأت أن تنضم إلى لجنة تيسير الكتابة بالمجمع، وأن تتابع اجتماعاتها بمقر المجمع اللغوي بالقاهرة، للاطلاع على جهوده في هذا الموضوع. واشترك في الجلسات الأخيرة خبراء الخط والطباعة[4]. وقد قررت اللجنة المشتركة ما يأتي:

"**أولاً:** يترك الآن موضوع البحث في الكتابة اليدوية. فتبقى على ما هي عليه؛ فهي موجزة مختزلة، ويمكن تشكيلها عند الضرورة.

ثانياً: الاقتصار الآن على تيسير حروف الطباعة والآلات الكاتبة باختصار

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٨٢، ص ٣٦٢.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ١٠٥.

[3] محاضر الجلسات- الدورة ١٩: ص ٣٦٧.

[4] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٦، البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ٨١.

صور الحروف، والاستغناء عن المتداخل منها والمقنطر.

ثالثاً: يلتزم الشكل في الطباعة. وتشير اللجنة بالبدء بالتزام ذلك في كتب التعليم في مراحل التعليم العام.

رابعاً: يوضع النقط في موضع ثابت، نفياً للاشتباه.

خامساً: يوضع الشكل في موضع ثابت، وأيضاً يراعى فيه الفن الخطى بحيث لا يطول السطر أفقياً، ولا بأس بأن يمتد في الطول قليلاً.

سادساً: توضع علامات للدلالة على أصوات الحروف التي لا مقابل لها في العربية، ويطلب إلى لجنة اللهجات بالمجمع دراسة هذا الموضوع وتقديم مقترحات فيه"[1].

كما اقترحت أن يطلب إلى الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية تدبير المال اللازم لتطبيق الطريقة المقترحة لتيسير الكتابة، وإجراء تجاربها الفنية لإدخال التعديلات عليها تمهيداً لوضعها بصورة مرضية. ورأت إبلاغ قرارات اللجنة إلى الإدارة الثقافية لكي تكون موضع النظر في مؤتمر المجامع الذي ينعقد في سبتمبر عام ١٩٥٦[2]. وعرضت هذه القرارات على المؤتمر الأول للمجامع اللغوية، المنعقدة في سورية، فاكتفي بإصدار التوصية الآتية:

"يلتزم الشكل الكامل في الكتب المدرسية الابتدائية؛ حتى يعتاد الطالب سماع اللفظ الصحيح وقراءته. ويخفف في مرحلة التدريس الثانوي، حتى يقتصر فيه على ضبط ما يشكل"[3].

وفي ١٩٥٨/١١/٢٠ بعث وزير التربية والتعليم[*] كتاباً إلى المجمع يطلب فيه

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص٢٨٦، البحوث والمحاضرات- الدورة٢٥: ص٨١-٨٢، مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية ص ١٩٩.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٦، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١١٣- ١١٤.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ٨٢.

[*] هو كمال الدين حسين.

من المؤتمر اتخاذ رأي نهائي بشأن تيسير الكتابة[1]. فاجتمعت لجنة تيسير الكتابة، وراجعت الموضوع، وانتهت إلى وجوب التزام الشكل الضروري في الطباعة، وخاصة في كتب المراحل الأولى للتعليم، وإلى تأييد ما قررته اللجنة المشتركة، والعمل على تحقيقه[2]. ثم انعقد المؤتمر في ١٩٥٨/١٢/٢٥، ووافق على أن تتولى لجنة تيسير الكتابة بالمجمع تطبيق الطريقة التي اقترحتها اللجنة المشتركة، وتجربتها وعرضها على المجلس ثم على المؤتمر. وأبلغ ذلك إلى الوزير فأعطى التعليمات اللازمة لتنفيذ ما أقره المؤتمر.

وقد زيد عدد أعضاء لجنة تيسير الكتابة، فضمت عدداً من أعضاء المجمع وعدداً من وزارة التربية والتعليم، وبعض خبراء الخط والطباعة[3]. وبدأت في تطبيق الفقرة الخاصة بالتزام الشكل في الطباعة وخاصة في كتب المراحل الدراسية الأولى. فانتهت إلى اختيار قواعد للشكل في مراحل التعليم المختلفة. وقررت أن تحيل الصيغة النهائية لهذه القواعد إلى مجلس المجمع، وأن تبلغ وزارة التربية والتعليم بما يستقر عليه الرأي؛ لكي تضعه موضع التنفيذ. والقواعد التي أقرتها اللجنة[*] لضبط الكلمات بالشكل في الكتب المدرسية على النحو الآتي:

"أولاً: في جميع مراحل التعليم:

تضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالشكل الكامل.

ثانياً: في المرحلة الابتدائية:

لا يترك من الشكل إلا ما لا مجال لخطأ التلميذ فيه، بحسب مستويات الصفوف.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص ٢٧٣.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ٨٢.

[3] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١١: ص٢٧٤، البحوث والمحاضرات الدورة ٢٦: ص٢٣٣.

[*] قدمت إلى مجلس المجمع في مايو ١٩٥٩م، ووافق عليها مؤتمره في يناير ١٩٦٠م.

ثالثاً: في المرحلة الإعدادية:

١- يلتزم شكل أواخر الكلمات على حسب قواعد اللغة.

٢- فيما عدا شكل أواخر الكلمات، يراعى ما يأتي:

أ- يهمل الشكل بالفتحة، إلا حين تكون الفتحة حركة للواو أو الياء، في مثل صورَ وحيّل.

ب- فيما عدا الفتحة يلتزم الشكل.

جـ- تعتبر حروف العلة مدا، ما لم تضبط بالشكل.

د- يلتزم وضع الشكل والمدة وهمزة القطع.

هـ- تضبط الأعلام غير الشائعة بالشكل.

رابعاً: في المرحلة الثانوية:

١- يتخفف من شكل أواخر الكلمات، متى كان واضحاً.

٢- لا يشكل من بقية الحروف إلا ما يتوقع خطأ التلميذ فيه.

٣- تضبط الأعلام غير الشائعة بالشكل"[١].

وقد وافق المؤتمر على هذه القواعد، وأخذت بها وزارة التربية والتعليم وهي اليوم موضع التنفيذ.

كما درست اللجنة موضوع **تيسير الكتابة**، واتفق على أن تقوم طريقتها في ذلك <u>على أساسين:</u>

١- اختصار صور الحروف إلى أقل عدد ممكن، وذلك بتمثيل الحروف بصورة واحدة مهما اختلف موقعه من الكلمة بقدر الإمكان.

٢- الاحتفاظ بطبيعة الخط العربي وفنه ، وتجنب المباعدة بين القديم والجديد.

وانتهت اللجنة إلى طريقة تبلغ حروفها ٦٢ حرفاً، يضاف إليها خمس علامات

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج١: ص ٢٧٦، البحوث والمحاضرات للدورة ٢٦: ص ٢٣٥، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً- القرارات العلمية: ص ١٩٣.

(نبرة وأربعة تطاريف) تلحق بالحروف. والشكل[1] التالي يبين صور الحروف حسب هذه الطريقة، مع نموذج الكتابة بها.

نموذج لصور الحروف والتطاريف الملحقة بها

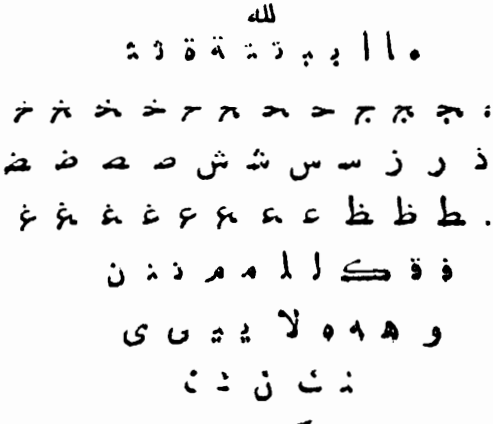

نموذج للكتابة بالطريقة

حققت الثورة فى سنيها السبع مفاخر وأمجادا.
ت على الإقطاع فمحت التفاوت الظالم المرير
طبقات الشعب، ورصدت الجهود والأموال
شروعات العمرانية الضخمة وأفسحت مجال
عليم أمام الجميع. وأمنت القناة، وأرغمت
اصب المحتل على أن يحمل عصاه ويرحل؛ إنها
ق مفاخر لا يحصيها عد ولا يحدها حصر.
تلك هى الثورة التى ضربت مثلا رائعا فى الحرص
مصالح الناس لا فرق بين صغير وكبير.

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤١.

كما رأت اللجنة أن الخط الكوفي يصلح للطباعة ويقبل الاختصار، فهو مبني على زوايا قائمة، وحروفه غير متعددة الصورة، إلا أنه قد يصعب قراءته؛ لعدم تعودنا على كتابته. ولذا اقترحت استخدامه في طباعة العنوانات ورءوس الموضوعات فقط. والشكل الآتي يوضح حروف الخط الكوفي المقترح استخدامه، ونموذجاً له[1].

نموذج للخط الكوفى

(حروفا وتطبيقا)

(للعنوانات ورءوس الموضوعات)

ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض
ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ى
ي ة ـ ـ ـ ـ

حققت الثورة فى سنيها السبع مفاخر ومجدا
قضت على الاقطاع فمحت التفاوت الظالم الذى
بين طبقات الشعب ورصدت الجهود والاموال
للمشروعات العمرانية الضخمة وافسحت مجال
التعليم امام الجميع وامنت القنال وارغمت
الغاصب المحتل على ان يحمل عصاه ويرحل
انها بحق مفاخر لا يحصيها عد ولا يحصاها حصر
تلك هى الثورة ثورة مصر

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٣.

ووافقت لجنة التيسير على أن توضع الطريقة المعروضة ونموذج الخط الكوفي موضع التجربة، ويعاد النظر فيها لمعالجة الصعوبات التي قد تشوبها. كما وافقت على أن تطلب من وزارة التربية والتعليم وضع هذه الطريقة موضع التنفيذ في مسابك المدارس الصناعية ومطابعها[١].

ووافقت أيضاً على أن تبقى صور الهمزة في حروف الطباعة على ما هي عليه، إلى أن ينتهي المجمع من نظر موضوع الهمزة إملائيا[٢]، وعلى بقاء علامات الترقيم العشرة الحالية، وعلى استخدام الأرقام كما هي في حروف الطباعة، على أن يكتب رقم (٢) مستقيم الرأس أفقيا[٣]، منعا للبس بينه وبين رقم (٣). وبهذه الطريقة اختصر عدد الحروف الطباعية إلى ١٦٩ حرفا.

وقد ألفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية لجنة لدراسة أحرف الطباعة العربية. ودعي إليها ممثلون للهيئات التي تهتم بهذا الموضوع في الدول العربية، ومنها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وعقدت هذه اللجنة الفنية اجتماعاتها خلال المدة من ١٩٧١/١١/٢٧ إلى ١٩٧١/١٢/٢م. وكان من توصياتها ما يتفق مع الدراسات وقرارات مجمع القاهرة فيما يأتي[٤]:

١- اعتبرت النموذج المطبوع الذي قدمه المجمع بعنوان (تيسير الكتابة العربية)[*] أقرب النماذج المعروضة تحقيقا لمعظم السمات التي ارتضت

---

[١] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٤.

[٢] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٤.

[٣] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٦: ص ٢٤٥.

[٤] محاضر الجلسات – الدورة ٣٨: ص ٢٨٠، ص ٢٨٣- ٢٨٥.

[*] لم يصور هذا النموذج في مطبوعات المجامع. ولكن د. إبراهيم مدكور ذكر في (مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية) أن اللجنة أخرجت كتيبا عنوانه (تيسير الكتابة العربية: مراحل دراسة الموضوع، وقواعد الشكل في الكتب المدرسية، وطريقة لاختصار صور الحروف)، وطبع بالمطبعة الأميرية في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١م. وقد أخرج مجموعا بحروف على الطريقة التي انتهت إليها اللجنة في اختصار صور الحروف وأشكالها فجاء الكتيب شرحا للطريقة ونموذجا لها- وعلى هذا فهو مماثل للنموذج الكتابي المصور في الصفحات السابقة.

اللجنة أن تتصف بها الحروف العربية الطباعية. ولكن أغلب الأعضاء فضلوا استعمال حرفي العين المهملة والمعجمة في وسط الكلمة وآخرها بصورتيهما المفتوحتين اللتين تجيئان في أول الكلمة.

٢- قررت اللجنة استبعاد كتابة الرقم (اثنين) ذي القنطرة، وكتابته مستقيم الرأس أفقيا.

٣- وافقت على تبني القواعد التي انتهى إليها المجمع في وضع الشكل في الكتب المدرسية.

كما رأت اللجنة المحافظة على الصورة الحالية لحركات الشكل، وتركها منفصلة عن الحرف. ورأت أن الاتفاق على رسوم كتابية وطباعية، للأصوات الأجنبية التي ليس لها رموز عربية، موضوع يحتاج إلى دراسة علمية للاتفاق على هذه الرموز، ومن ثم فقد أوصت المجامع اللغوية العربية واتحادها أن تولي هذا الموضوع عنايتها.

وفيما يتعلق بطباعة المصحف استحسنت كتابته بخط اليد، ورأت ضرورة الاقتصار على الحروف المنبسطة عند طباعته بالحروف المطبعية، وكذلك ضرورة إضافة حركات الشكل القرآنية إلى آلات الجمع.

كما استحسنت كتابة كتب القراءة والنصوص الأدبية المدرسية بخط اليد تجنبا لما يحدث أثناء طبعها من تشويه لبعض الحروف وتحريف لحركات الضبط. ورأت العناية بتعليم الناشئين صور الحروف العربية التي لا يشتمل عليها مشروع الحروف المختصرة للطباعة، وكذلك تعريفهم بقراءة الخط الكوفي[١].

وما زالت تظهر بين الحين والآخر بعض المقترحات حول تيسير الكتابة، وتقترح خطوط جديدة للرسم في مطبوعات المجامع اللغوية[٢]، أو تبحث بعض

---

[١] محاضر الجلسات – الدورة ٣٨: ص ٢٨٤- ٢٨٥.

[٢] مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٩: ج١١: ص ٦٥٤- ٦٦٠، مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد٥: ص٣-٨، محاضر الجلسات الدورة ٣٨: ص٥٠٢- ٥٠٤، محاضر

الأمور الفرعية فيها، مثل ما نظرته لجنة الأصول بالمجمع السوري- في دورة ١٩٧٧م- ١٩٧٨م- من مقترحات بشأن إصلاح الكتابة العربية، وبحث لوضع قواعد الترقيم في الكتابة العربية[١].

ب- تيسير الإملاء:

تبين مما سبق إيراده أن علم رسم الحروف خضع لمؤثرات مختلفة كان نتيجتها تلك الصعوبات التي وجدت بالخط، وأدت إلى اختلاف نطق الكلمة عن كتابتها. وقد دعي إلى تيسير الإملاء العربي- منذ أوائل هذا القرن- لتفادي أوجه الصعوبة فيه. فناقش نادى دار العلوم عام ١٩٠٩م موضوع رسم الألف المتطرفة، ووافق على رسمها ألفا، سواء أكانت واوية الأصل أو يائية. وعرض الأمر على وزير المعارف وقتها- سعد زغلول- ثم صرف النظر عنه[٢]. كما بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الموضوع في دور انعقاده الأول، وقد أثاره الشيخ أحمد الإسكندري[٣].

وتشكلت بالمجمع اللغوي بالقاهرة لجنة للإملاء، تهدف إلى تيسير قواعدها. فوضعت نصب عينيها الصعوبات التي يواجهها المبتدئ في الإملاء عند تعلمه اللغة العربية. وحاولت علاج ذلك في تقرير عرضته على مؤتمر المجمع في عام ١٩٤٨م. كما رغبت أن تعمم الطريقة الواردة في تقريرها في مصر والبلاد العربية؛ حتى تتجنب البلبلة في الكتابة في تلك الدول[٤].

جلسات المجلس- الدورة ٤١: ص٢٠٨، ص٥٢٧، ص٥٥٨، اللسان العربي- المجلد٩: ج١: ص ٢١٩، ص٢٢١ والمجلد١١: ج١: ص٦٥- ٧٢، وص٧٦- ٧٧، والمجلد١٤: ج١: ص ١٣٠- ١٣٨.

[١] جاء ذلك في تقرير أعمال المجمع في دورته عام ١٩٧٧م- ١٩٧٨م، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥٣: ج٤: ص ٩٠٥.

[٢] محاضر الجلسات – الدورة ٧: ص ٥٥، مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص٩٠، مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٦: ص ٨٧.

[٣] سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع في أثناء الحديث عن تيسير الكتابة.

[٤] محاضر الجلسات – الدورة ١٤: ص ٤٣٢.

ووافق المؤتمر على مبدأ تيسير الإملاء، ولكن ثار الخلاف حول تفاصيل التقرير. وانتهى الأمر إلى أن أحيل المشروع إلى المجلس لدراسته وتقبل ملاحظات الأعضاء حوله، وللنظر في قرارات الإملاء التي أقرت في المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الدول العربية، المنعقد بلبنان في سبتمبر ١٩٤٧م، ثم تعرض نتيجة ذلك على مؤتمر المجمع في الدورة التالية[١].

وفي مارس ١٩٤٨م اقترحت لجنة المعجم الكبير على لجنة الإملاء وضع علامة للإشمام على أن تستشير القراء في ذلك، وكذلك وضع حرف للهمزة يكون ذا صورة واحدة مع اختلاف الحركات[٢].

وفي أكتوبر ١٩٤٨م عرضت على المجلس قرارات لجنة الإملاء بالمجمع وقرارات المؤتمر الثقافي للجامعة العربية، وملاحظات لجنة اللغة العربية بالمجمع العلمي العراقي، وكذلك ملاحظات أساتذة اللغة العربية بدار المعلمين العالية ببغداد. فأحالها جميعاً إلى لجنة الإملاء لدرسها ووضع تقرير عنها. وعرض تقريرها على المجلس في نوفمبر ١٩٤٨م، فاتخذ بعض قرارات فيه ثم عرض على المؤتمر في أوائل عام ١٩٤٩م لمتابعة النظر. وانتهت المناقشات حول هذا المشروع بتأليف لجنة لرسم الحروف من أعضاء المؤتمر؛ لإعادة البحث في هذا الموضوع على ضوء ما يردها من ملاحظات الأعضاء[٣]. وقد أقرت اللجنة مقترحات في شأن رسم الهمزة وعرض الموضوع على المؤتمر.

وتتلخص مقترحاتها[٤] في أن الهمزة ترسم في أول الكلمة على ألف مطلقاً، وتعد في أول الكلمة إذا سبقت بألف، أو بكلمة على حرف واحد مثل: (الإمام، وإني)، ويستثنى من ذلك كلمتا: لئن ولئلا، فترسمان على ياء. أما الهمزة

---

[١] محاضر الجلسات – الدورة ١٤: ص ٤٥١.
[٢] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ١٢.
[٣] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ٢٩٦- ٣٠٤.
[٤] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ٤٨٥- ٤٨٦.

المتطرفة بعد متحرك فتكتب على حرف مناسب لحركة ما قبلها. وإذا اتصل بها حروف زائدة لا تتغير كتابها. أما إذا وليت الهمزة حرفاً ساكناً فتكتب مفردة، إلا إذا اتصل بها حروف زائدة أو ضمائر فتعد متوسطة، ويجري عليها حكم الهمزة المتوسطة. أما الهمزة المتوسطة فتكتب على واو إذا كانت مضمومة، أو مفتوحة بعد ضم. وتكتب على ياء إذا كانت مكسورة، أو مفتوحة بعد كسر. وتكتب على ألف إذا كانت مفتوحة بعد فتح أو بعد سكون. وتكتب الهمزة المتوسطة الساكنة على حرف مجانس لحركة ما قبلها. وتكتب الهمزة المتوسطة، المفتوحة بعد ألف لينة، مفردة.

ووضعت الجنة علامات للإشمام بتركيب علامات الحركات الأصلية مع بعضهما، فتوضع الضمة مع الكسرة للتعبير عن الإشمام بالضم والكسر، وتوضع الضمة مع الفتحة للتعبير عن الإشمام بالضم والفتح، وترسم علامة الفتحة والكسرة للتعبير عن الإشمام بالفتح والكسر.

وبعد مناقشة أعيد المشروع المعروض إلى اللجنة على أن تبحث في اقتراح رسم الهمزة على ألف مطلقاً[1].

وفي يناير ١٩٥٠م عرضت على مؤتمر المجمع المقترحات الثلاثة التالية حول رسم الهمزة لكي يختار مقترحا منها، فأحالها على المجلس لدراستها فيه، فقدمت اللجنة في مارس ١٩٥٠م تقريرها عن تيسير قواعد الإملاء للمجلس وعرضت فيه ثلاثة المقترحات[2] للمناقشة، وهي:

١-أن تبقى قواعد كتابة الهمزة كما هي، على أن يدخل عليها بعض الإصلاح الذي لا ينتظر أن ينفر منه الجمهور.

٢-أن تكتب الهمزة على ألف دائماً، مهما كان موضعها في الكلمة. وهذا الرأي ينسب إلى الفراء، وكانت بعض المصاحف تكتب به.

---

[1] محاضر الجلسات – الدورة ١٥: ص ٤٨٩.

[2] محاضر الجلسات – الدورة ١٦: ص ٢٥٥- ٢٥٦.

٣-أن تكتب الهمزة (رأس عين) في أي موضع كانت. فإذا كان الحرف قبلها يوصل بما بعدها كتبت على الامتداد بين الحرفين. وإذا كان ما قبلها لا يوصل بما بعدها كتبت مفردة. وسند هذا الرأي أن المتقدمين كتبوا الهمزة على ألف أو ولو أو ياء؛ لأن نطقها كان يسهل بإبدالها إلى هذه الحروف. وإذا ذهبت هذه اللهجات وبقي النطق واحداً، فإن من سنة الكتابة أن تتوحد.

وبعد مناقشة هذه المقترحات ووفق على رد التقرير إلى اللجنة؛ لترفق به جدولا مقارنا يبين كتابة الهمزة في صورها المختلفة، وفقاً للطرق الثلاثة المقترحة[١].

وبحثت اللجنة موضوع **تيسير كتابة الهمزة**، واستعرضت بعض مشاكل رسمها، ودرست مواضع الاختلاف بين الأقطار المختلفة وبين الكتب في رسمها. وقررت العدول عن وضع قواعد شاملة لتغيير رسم الكلمات، والاكتفاء بحصر الكلمات التي يحدث اختلاف في رسمها بين الدول العربية والكتاب العرب. وتفضيل إحدى الطرق المتبعة، والاتفاق على رسمها الجديد، مع بيان أسباب التفضيل[٢].

ولما لم يوافق المجمع على قبول اقتراحات تيسير رسم الهمزة عرضت لجنة الأصول- في يناير وديسمبر ١٩٥٤م- على مؤتمر المجمع اقتراحاً **برسم الألف اللينة في آخر الكلمة ألفا مطلقا**[٣]، ما عدا الكلمات: (إلى- على- بلى- حتى- متى- أنى)، وناقش المؤتمر ذلك ثم رأى ألا ينفرد هذا الموضوع بقرار خاص. وقرر إعادة هذا الاقتراح إلى اللجنة؛ لتقدمه- في الدورة التالية- مع اقتراحات أخرى في تيسير الكتابة.

---

[١] محاضر الجلسات – الدورة ١٦: ص ٢٥٤.

[٢] محاضر الجلسات – الدورة ١٦: ص ٣١٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ١١٧.

[٣] محاضر الجلسات – الدورة ٢١: ص ٣٣٢، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٧، ج١٢: ص١١٧.

وألقى محمد بهجة الأثرى بحثاً عن (**تيسير الإملاء العربي**)[1] ذهب فيه إلى أن الطريق الأمثل للكتابة يتخلص في قطع صلتها بالأقيسة النحوية والأصول الصرفية ولهجات القبائل قطعاً تاماً. وإقامتها على أساس التطابق بين الصوت ورسمه، فيرسم كل صوت بنقشه الدال عليه، ويستعان بالشكل أحياناً، حين يلتبس المعنى المقصود[2].

وتقدمت اللجنة إلى المؤتمر في يناير ١٩٥٦م باقتراحين في رسم الهمزة والألف اللينة، أحدهما تقدم به إبراهيم مصطفى، والآخر قدمه حامد عبد القادر، وهو خلاصة لآراء أساتذة اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم[3]:

فاقترح إبراهيم مصطفى[4] أن تكتب الهمزة في أول الكلمة ألفا مع همزة فوقها أو تحتها. وأن تكتب وسط الكلمة همزة. فإذا كان الحرفان حولها مما يفصلان كتبت مفردة على السطر، وإذا كانا متصلين كتبت بينهما على نبرة. وكان من رأيه أن تكتب الألف اللينة ألفا مطلقا، ما عدا الكلمات التي استثنتها لجنة الأصول، فترسم ياء. وعرض حامد عبد القادر[5] ما يأتي:

أولاً: ترسم <u>الهمزة في أول الكلمة</u> ألفا فوقها أو تحتها همزة بحسب شكلها.

وتعتبر الهمزة في أول الكلمة إذا سبقها حرف أو حرفان.

ثانياً: <u>الهمزة المتوسطة</u> فيها رأيان، <u>أولهما</u> :

١- تكتب على نبرة إذا كانت مكسورة أو مسبوقة بكسرة قصيرة أو طويلة.

٢- فيما عدا ذلك تكتب على حرف مجانس لحركتها إن كانت متحركة ،

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص١٠٩، مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد٤: ج١: ص ٣٢٠-٣٣٠.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٢: ص ١١٢.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٨٨، ج١٢: ص ١١٧.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٩١، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد ٣٢: ج١: ص ١١٧- ١٢٢.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص ٢٩١- ٢٩٣.

ومجانس لحركة ما قبلها إذا كانت ساكنة. وتعد الهمزة متوسطة إذا أضيف إلى آخر الكلمة ضمير متصل أو غيره من اللواحق.

وثانيهما :

١- تكتب على نبرة إذا كانت مكسورة أو مسبوقة بكسرة قصيرة أو طويلة.

٢- تكتب على واو إن كانت مضمومة أو مسبوقة بضمة.

٣- تكتب على ألف فيما عدا ذلك.

ثالثاً: الهمزة المتطرفة:

١- إذا كانت مسبوقة بحرف متحرك كتبت على حرف مجانس لحركة ما قبلها.

٢- إذا كانت مسبوقة بساكن كتبت مفردة، سواء أكان الساكن صحيحاً أم معتلاً. وتوصل مع ما قبلها بألف التنوين في حالة النصب. وتوضع الهمزة على نبرة بين الحرفين، أو تكتب مفردة ويكتب بعدها ألف التنوين إذا كان الحرفان لا يتصلان. ولا مانع من كتابة مثل: (بناء وجزاءً) بألف بعد الهمزة.

الألف اللينة المتطرفة: فيها ثلاثة آراء:

١- ترسم ياء إذا لم تكن ثالثة مبدلة من الواو، وإذا كانت كذلك ترسم ألفا.

٢- ترسم ألفاً مطلقاً. ٣- ترسم ياء مطلقاً.

وتناقش أعضاء المؤتمر حول اقتراحي إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر، ثم أحيل الموضوع إلى مجلس المجمع. وفي يناير ١٩٦٠م عرضت لجنة الأصول على لجنة المجمع **قواعد رسم الهمزة**، فوافق عليها المؤتمر. وهي على النحو التالي:

"أولاً: الهمزة في أول الكلمة:

١- ترسم الهمزة في أول الكلمة ألفا توضع فوقها قطعة (ء)، إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وتوضع تحتها القطعة إذا كانت مكسورة، مثل: (إن أكرمني فسوف أكرمه إكراماً).

٢- وكذلك ترسم الهمزة ألفا إذا دخل على الكلمة حرف نحو: (فإنا- بأن- لأن- لإن- لألأ- أإذا)(*).

ثانياً: الهمزة في وسط الكلمة.

١- إذا كانت ساكنة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبله مثل: (فأس- بئر- سؤل).

٢- إذا كانت مكسورة رسمت على ياء، مثل: (رئي- يئس- مئين).

٣- إذا كانت مضمومة رسمت على واو، مثل: (قرؤوا- شؤون)، إلا إذا سبقتها كسرة قصيرة أو طويلة، فترسم على ياء، مثل: (يستنبئونك- يستهزئون- بريئون- مئون).

٤- إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها ساكناً غير حرف مد رسمت على ألف، مثل: (يسأل- ييأس- جيأة- هيأة). وإن كان هذا الساكن حرف مد رسمت مفردة، مثل: (تساءل- تفاءل- ولن يبسوءه- وإن وضوءه)، إلا إذا وصل ما قبلها بما بعدها فترسم على نبرة، مثل: (مشيئة- خطيئة- بريئة- وإن مجيئك).

٥- تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسما، كالضمائر وعلامات التثنية والجمع، مثل: (جزأين- جزاؤه- يبدؤون- شيؤه)(*).

(*) يلاحظ أن هذا الرسم لم يتبع في الكلمات الثلاثة الأخيرة.

(*) لم يشع رسم الكلمتين الأخيرتين بهذه الطريقة.

ثالثاً: الهمزة في آخر الكلمة:

١- إذا سبقت بحركة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها، مثل: (يجرؤ- يبدأ- يستهزئ).

٢-إذا سبقت بحرف ساكن وكانت منونة في حالة النصب رسمت على نبرة بين ألف التنوين والحرف السابق لها إذا كانا يوصلان نحو: (بطئا- شيئا)، فإذا كان ما قبلها حرفا لا يوصل بما بعده رسمت الهمزة مفردة مثل: (بدءا)[١].

وقد عرض على لجنة الأصول بالمجمع في عام ١٩٦١م[٢] اقتراح حامد عبد القادر بشأن كتابة الألف اللينة ياء مطلقا[٣] حملا للقليل على الكثير، لأن الألف اللينة إذا كانت رابعة فأكثر كتبت ياء، وإن كانت ثالثة فالأغلب من الأفعال والأسماء فيها يكتب ياء. وما يكتب ألفا يجوز- في كثير من حالاته- المعاقبة بين الألف والياء.

ولما عرض الاقتراح على اللجنة[٥] عقب الشيخ محمد على النجار بمذكرة في الألف اللينة[٤]. تتضمن ما يأتي:

١- الألف اللينة في الحروف ترسم ألفا إلا في أربعة حروف فترسم ياء، وهي: (إلى- على- حتى- بلى).

٢- وفي الأسماء المبنية غير المتمكنة- نحو: أنا ومهما- تكتب ألفا ويستثنى منها: أنّى ومتى ولدى وأولى (اسم إشارة).

٣- وفي الأسماء الأعجمية ترسم ألفا إلا في أربعة أسماء: عيسى وموسى وكسرى وبخارى.

---

(١) البحوث والمحاضرات – مجمع القاهرة – الدورة ٢٦: ٢٠٩- ٢١٠.

(٢) في الدورة السابعة والعشرين.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٦: ص٨٨، البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩: ص٢٨٣.

(٥) في الدورة الثامنة والعشرين عام ١٩٦٢م.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٦: ص٨٨-٨٩.

٤- وفي الأسماء المتمكنة والأفعال:

أ-تكتب ياء إذا جاوزت ثلاثة أحرف في الكلمة. ويستثنى من ذلك ما كان قبلها ياء، نحو: الدنيا ويحيا. ويستثنى من الأخير العلم المنقول، نحو: يحيى وربى.

ب- وإذا كانت الألف ثالثة فهي منقلبة عن واو أو ياء، فإذا كانت منقلبة عن ياء رسمت ياء، وإن كانت منقلبة عن واو رسمت ألفا.

وقد ناقشت اللجنة وجهات النظر، واستقر الأمر على رأيين، تمسك بأولهما الشيخ النجار، وفضل الثاني أغلب الأعضاء[١].

الرأي الأول:

الكتابة الحالية تساعد النشء على التعلم الصرفي إلى جانب تعلم الكتابة. ونظرا إلى ما يواجهه صغار التلاميذ من الصعوبة في التفريق بين الواوي واليائي، بحثت اللجنة في تذليل القواعد القديمة على نحو لا يخرجها عن المألوف. ففي كتابة الأسماء بالياء يحذف ما استثنى من ذلك لندرته. وفي كتابة الأفعال تكتب الألف اللينة ياء مطلقا إلا في الأفعال الآتية:

(بدا- جثا- صفا- جلا- حلا- خبا- خطا- خلا- رجا- رسا- رفا- رنا- زكا- سما- سطا- سها- صبا- صحا- طفا- عتا- عدا- عرا- عفا- علا- غدا- غزا- غفا- غلا- فشا- قسا- كبا- لها- نبا- نجا).

الرأي الثاني:

تكتب الألف اللينة في الثلاثي ألفا مطلقا، وتكتب في غيره ياء مطلقا.

وقد عرضت لجنة الأصول هذه المذكرة على مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والعشرين[٢]، فأعادها إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ١٦: ص٩٠.

[٢] في أوائل عام ١٩٦٣م.

ولا شك أن الرأي الثاني أقرب إلى التيسير وأسهل في التطبيق للصغار، فليس من العسير تمييز الثلاثي من غيره، ولكن العسير هو حفظ عدد كبير من الأفعال عن ظهر قلب، حتى يمكنهم كتابتها بالألف، وكتابة ما عداها بالياء.

ويلاحظ أن أكثر مقترحات الهمزة شيوعا هو الخاص برسمها في أول الكلمة على الألف. وكذلك رسم الهمزة المتوسطة على نبرة في حالة كسرها أو كسر ما قبلها وعلى واو في حالة ضمها أو ضم ما قبلها، وعلى ألف فيما عدا ذلك. ويلي ذلك في الشيوع كتابة الهمزة المتطرفة بعد متحرك على حرف مجانس لحركة ما قبلها، وكتابة الهمزة المتطرفة بعد ساكن مفردة.

أما أكثر مقترحات الألف اللينة شيوعا فهو الخاص بكتابتها على ألف مطلقا.

وبشأن كتابة بعض الأعداد أقر مؤتمر المجمع ما انتهت إليه لجنة الأصول[*] من الموافقة على فصل الأعداد من ثلاث إلى تسع مئة، فتكتب هكذا: ثلاث مئة، أربع مئة، إلى تسع مئة[1].

---

[*] نص قرار لجنة الأصول كما يأتي:

"نظراً إلى أن المجمع أقر حذف ألف مائة. والتزام ذلك مع وصل كلمة (مئة) بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضا، فالفصل أقرب إلى الهداية ونظرا إلى أن الفصل مكتوب به بعض النصوص القديمة، كما في الطبري. ونظرا إلى أن الإعراب يقع على ثلاث ونحوها، فيجب الفصل لبيان حركة الإعراب على آخر الكلمة. ونظرا إلى أن الفصل فيه تيسير على الناشئين، توافق اللجنة على أن تفصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن مئة، فتكتب هكذا: ثلاث مئة، أربع مئة، إلى تسع مئة" البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩: ٢٣٠.

[1] المرجع السابق: ص ٢٣٠.

جـ- كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية:

يتسع صدر كل لغة لتبادل التأثير بينها وبين اللغات الأخرى، وقد دخل العربية عدد كبير من اللغات الأجنبية، كما اقترضت بعض اللغات الأخرى كلمات عربية كثيرة. وقد عولج هذا الموضوع في الفصل الخاص بالتعريب، ورأينا أثر اقتراض العربية من اللغات الأخرى يبدو في شيوع كثير من تلك الكلمات في اللهجات العربية العامية، وفي الترجمة.

ومنذ العصور الإسلامية الأولى مال العرب إلى إخضاع الكلمات الأجنبية المعربة إلى الأوزان العربية، واستبدال حروفها- الغريبة عن العربية- بأقرب الحروف العربية لها مخرجا. وقد ذهب سيبويه هذا المذهب[1]. واختلف ابن خلدون في تصوير الكلمات الأعجمية مع سيبويه فقد حرص على أن تحكي الألفاظ الأجنبية على أصل مخارجها[2].

والطريق الأول يناسب الكلمات المعربة ذات المعاني، التي يراد التعبير عن مدلولها الوصفي، أما الطريق الثاني فيلائم أسماء الأعلام التي يراد حكاية لفظها، فيحتفظ الاسم بالصورة التي ينطقه أهله بها.

وقد لفت نظر ابن خلدون أن بعض الأصوات في لغة البربر لا توجد في العربية. وكان لابد له أن يعرض لبعض الأسماء والكلمات البربرية في تاريخه الكبير، فحاول تصوير نطقها بأن رسمها بصورة الحرف العربي الأقرب شبها بنطقها، ثم وضع نقطة فوقه أو تحته للمغايرة. أو رسم حرفا في داخل حرف عربي؛ للدلالة على أن الصوت الأجنبي ينطق بينهما[3]. ورغم أن ابن خلدون لم يتبع دائما القاعدة التي اخترعها[4] إلا أنها استعملت من بعده.

---

(1) الكتاب: ج٤: ص٣٠٤- ٣٠٦.

(2) مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص٩٢، مقدمة ابن خلدون: ص٥٣- ٥٥.

(3) مقدمة ابن خلدون: ص٥٣، بحوث ومحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٥:ص ١٥٥.

(4) المرجع السابق: ص ١٥٧.

وفي أوائل هذا القرن وجه الأنظار إلى طريقته باحثان هما: إبراهيم اليازجي في مجلة الضياء[1]، وحفني ناصف في محاضراته في الجامعة المصرية في العام الدراسي ١٩٠٩/١٩١٠م[2]، وقد أيّدا رأي ابن خلدون في ضرورة تصوير الأعلام الأجنبية كما تنطق في لغتها، وحاولا أن يرمزا للأصوات التي لا وجود لها في العربية بإضافة النقط إلى الحروف أو بمزج أقرب حرفين إلى الصوت. كما حاولا تعريب الحركات اللاتينية، باستخدام حروف العلة منفصلة أو متداخلة. وهاتان المحاولتان لم يؤخذ بهما، إلا أنهما وجهتا الأنظار مرة أخرى إلى مشكلة كتابة الأعلام الأجنبية[3].

وأُلّفت في أواخر العقد الأول وبداية العقد الثاني من هذا القرن، في عهد وزير المعارف أحمد حشمت، لجنة للنظر في كتابة الألفاظ الإفرنجية بحروف عربية، ضمت بين أعضائها الشيخ أحمد الإسكندري. كما قدم الأدب أنستاس مارى الكرملي آراء إلى المجمع اللغوي المصري- في أوائل دوراته- في هذا الموضوع[4].

وعالج أمين المعلوف في مجلة (المقتطف)[5] هذه المسألة، وذكر الخلاف فيها بين الباحثين في البلاد المختلفة[6]. كما عالجها أحمد عيسى في كتاب (التهذيب في أصول التعريب) عام ١٩٢٣م.

---

(١) الضياء- السنة الثانية: ج١٥(١٥ أبريل ١٩٠٠م)، ج١٧ (١٥ مايو ١٩٠٠م)، نقلا عن: البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٥: ص١٥٨.

(٢) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية: حفني ناصف: ص١٢٠- ١٢٣.

(٣) مجمع اللغة العربية- ماضيه وحاضره: ص ٩٢- ٩٣.

(٤) محاضر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ٣: ص ٢٩.

(٥) المقتطف- يونيو ويوليو ١٩١١، وأعيد نشر البحث في المقتطف فبراير ١٩٣٣، نقلا عن مجلة مجمع القاهرة- ج ٢٩: ص ٧.

(٦) محاضر الجلسات مجمع اللغة العربية- دور الانعقاد الثالث: ص ٣٢.

وقد انفرد مجمع اللغة العربية المصري عن باقي المجامع العربية بتوجيه اهتمامه إلى هذه المشكلة، وذلك منذ أوائل سنيه. فشكل لجنة لبحثها من الشيخ الإسكندري، والأب أنستاس مارى الكرملي والأساتذة ماسينيون ونلينو وليتمان[1]. ووضعت اللجنة قرارات، أقر المجمع منها ما يأتي:

١- "يكتب العلم الإفرنجي- الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية- بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية، ومعه اللفظ الإفرنجي بحروف لاطينية بين قوسين، في البحوث والكتب العلمية، على حسب ما يقره المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاطينية التي لا نظير لها في العربية، مثل بوردو Bordeaux"[2].

٢- "تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاطينية والعربية حسب النطق بها في لغتها الأصلية، أي كما ينطق بها أهلها لا كما تكتب، مع مراعاة ما يأتي من القواعد، مثل روتم Wrotham"[3].

٣- "جميع المعربات القديمة- من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين في التاريخ- التي ذكرت في كتب العرب، مما يحافظ عليها كما نطق بها قديما[5]. ويجوز أن تذكر الأسماء الحديثة التي شاعت بين قوسين، وإذا اختلف العرب في نطقين رجح أشهرهما"[4].

---

[1] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثالث: ص ٣٢، ٣٧.

[2] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثالث: ص٢٢٤، ٢٣٣، ص٣٦٩، الدورة ٤: ص٣٩١-٣٩٣، مجلة مجمع فؤاد: ج٤: ص ١٨.

[3] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٢٣٤، ص٣٦٩-٣٧٠، الدورة ٤: ص٣٩٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٨.

[5] على الرغم من أن بينها ما تأثر بلغة المترجمين- وهي السريانية- أكثر من تأثره بالأصل المأخوذ عنه- وهو اليونانية عادة- كما احتوى عدد منها على أخطاء لا نقرها الآن.

[4] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٢٣٤-٢٣٥، ص ٣٧٠، الدورة ٤: ص ٣٩٣، مجلة مجمع فؤاد: ج٤: ص ١٨.

٤- "أسماء البلدان والأعلام الأجنبية التي اشتهرت حديثاً بنطق خاص وصيغة خاصة مثل باريس، والإنجليز، وإنجلترا، والنمسا، وفرنسا وغير ذلك، تبقى كما اشتهرت نطقاً وكتابة"[١].

٥- "الأعلام القديمة يونانية أو لاطينية ينظر في وضع قواعد خاصة بها"[٢].

٦- "الأعلام السامية القديمة- التي تكتب بحروف الهجاء الخاصة بها- ينظر في وضع قواعد خاصة بها"[٣].

٧- "اللغات التي لا تزال تكتب بالحروف العربية، ولكن فيها أصواتاً ليس لها حروف عربية، ولهذه الأصوات في كتابتها حروف خاصة اصطلح عليها كالفارسية والملاوية والهندستانية والتركيّة في الحكم العثماني- ترى اللجنة في شأنها أن تدرس هذه الاصطلاحات الخاصة، وتتخذ لها الحروف التي وضعها لها أهلها"[٤]. واستثنى من هذا القرار: الحرف (انج) في لغة الملايو، فيرسم في العربية نوناً وجافاً (نگ) والحرف الهندي المرسوم (دالا) بأربع نقط فوقها فيكتب دالا عربية، وكذلك الراء التي فوقها طاء أو أربع نقط فترسم راء عربية، وأسماء البلاد التي تنتهي في نطق أهلها بفتحة يكتب بعد الحرف الأخير ألف مقصورة.

٨- "بعض القبائل والبلاد الإسلامية لها لغة لا يستعملونها غلباً في الكتابة، وإنما يكتبون باللغة العربية. ولكن لهم أعلاماً بعض أصواتها لا يطابق الحروف العربية، وقد وضعوا لها إشارات لتأدية هذا النطق. وفي بعض الأحيان تكون هذه الإشارات متعددة للصوت الواحد- ترى اللجنة بعد البحث أن

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٢٣٨، ص ٣٧١، الدورة ٤: ص ٣٩٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٨.

[٢] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧١، الدورة٤: ص٣٩٣، مجلة المجمع: ج٤: ص١٨.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧١، الدورة٤: ص٣٩٣، مجلة المجمع: ج٤: ص١٨.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧٢، الدورة ٤: ص٣٩٥، مجلة مجمع فؤاد: ج٤: ص١٩-٢٠.

يختار أحد هذه الاصطلاحات في كتابة هذه الأعلام- وقد وافق المجمع على كتابة الجاف كافاً بثلاث نقط"[1].

٩- "الأعلام الأجنبية النصرانية[*]، الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق، فمثلا يقال بطرس في Peter وبقطر في Victor وبولس في Paul ويعقوب في Jacob وأيوب في Job وهكذا"[2].

١٠- "قبلت اللجنة بإدخال الحروف الآتية:

پ ليقابل الحرف "P"- وكتابة الحرف "ch" تاء وشينا (تش) في الأسماء الأوروبية وجيما بثلاث نقط (چ) في أسماء البلاد الإسلامية التي تستعمل هذا الحرف". والحرف "J" جيما عربية أي معطشة وينطق جي، والحرف گ (گ) وينطق "جاف" ليقابل الحرف "G" ليشار بهما إلى الأصوات غير الموجودة في اللغة العربية وإنما اختيرت هذه الحروف لتداولها في اللغات الفارسية والتركية والهندية والملاوية"[3].

١١- "قبلت اللجنة أن يكتب الحرف (V- ڤ) فاء بثلاث نقط"[4].

١٢- "الأعلام الجغرافية المنتهية بحرف مفتوح تختم بالتاء المربوطة إذا عربها العرب كذلك، أما الأعلام التي لم تعربها العرب فتبدل الفتحة فيها ألفا"[1].

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٧٢، الدورة ٤: ص ٣٩٦، مجلة مجمع فؤاد: ج ٤: ص ١٨-١٩.

[*] اعترض محمد شفيق غربال بأن (أيوب- ويعقوب) لم يكونا نصرانيين، واقترح أن يقتصر تطبيق هذا القرار على الأعلام والأسماء الإسرائيلية قبل تفرقهم في الأرض، وعلى الأعلام والأسماء النصرانية في القرن الأول الميلادي، أي عند انتهاء العصور التي يؤرخها كل من العهد القديم والعهد الجديد وما يتصل بها من أصول: البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٥: ص ١٦٢.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٧٤، الدورة ٤: ص ٣٩٧، الدورة ٥: ص ٢٠١-٢٠٢، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٩.

[3] محاضر الجلسات- الدورة٣: ص٣٧٤، الدورة٤: ص٣٩٧، الدورة ٥: ص٢٠١- ٢٠٢، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٩.

[4] محاضر الجلسات- الدورة ٤: ص ٣٩٨، مجلة المجمع: ج ٤: ص ١٩.

١٣- "يكتب الصوت المقابل لحرف o وما شابهه واوا إذا كان الصوت ممدوداً، مثل: Hood و Wood، أما إذا كانت الواو مائلة إلى الألف، مثل: Rome و Home و Slaughter فإنها تكتب واوا أيضاً، وتوضع مدة قصيرة كالألف على الحرف السابق للواو"[٢].

١٤- "حرف (A) بالإنجليزية يكتب ألفا، وإذا كان في أول الكلمة كتب ألفا عليها همزة، والحروف الإنجليزية (Y, I, e) وكل ما أشبهها في النطق يكتب بالعربية ياء. وإذا كان الحرف ممالا في اللغة الأجنبية وضعت ألف قصيرة قبل الياء؛ لتدل على أنه ممال. ويكتب حرف e المشم في الفرنسية أو غيرها واوا، وترسم على الحرف الذي قبله علامة كالرقم ٨ للدلالة على الإشمام، مثل جوته: Goethe"[٣].

١٥- "فيما يتعلق بالإمالة رأت اللجنة أن توضع علامة أشبه بالمد الرأسية للدلالة على هذا الصوت كما في ينا Jena وسين Seine"[٤].

١٦- "يكتب الحرف J كما ينطق به أهل كل لغة، لأنه في الألمانية ينطق (ي) كما في Jena، وفي الأسبانية (خ) كما في موخاكار Mojacar"[٥].

١٧- "رأت اللجنة أن تضع علامتين للدلالة على حرف U وحرف O المخففين، والمثل على الأول العلم Jean de Luz (جان ده لـوْس) وعلى حرف العلة ما يشبه الرقم ٧ للدلالة على هذا الصوت، والثانية كما في Goethe تكتب في العربية گـوْتة، وعلى الواو علامة تشبه الرقم ٨"[٦].

---

[١] محاضر الجلسات- الدورة ٤: ص ٤٠١.

[٢] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧٨، الدورة٤: ص٤٠٢، مجلة المجمع: ج٤: ص٢٠.

[٣] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص٣٧٩، الدورة٤: ص٤٠٢، مجلة المجمع: ج٤: ص٢٠.

[٤] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٤٠٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ٢١.

[٥] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٤٠٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص ٢١.

[٦] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٨٤، الدورة ٤: ص ٤٠٣، مجلة المجمع: ج ٤: ص٢١.

ووزعت أعلام الممالك والبلاد على بعض الأعضاء لتطبيق هذه القرارات عليها[1]. وتنفيذا للقرار الخامس وضعت اللجنة القواعد التفصيلية الخاصة بالأعلام اليونانية واللاتينية، مع توضيحها بالأمثلة من اللغتين[2].

كما وافق المجمع على قرار ينص على أن: "تصور الحروف المتحركة في الأعلام الأجنبية بحروف العلة عند كتابتها بالحروف العربية كلما اقتضت الحال ذلك، خصوصاً في مواطن النبر مثل (ملانو Milano) و(پنارو Panaro) و(ناپلي Napoli) و(تانرو Tanaro) وعند طول مد الحرف المتحرك مثل (هور Hoar)، أو عند التباس علم جغرافي بآخر مثل (بريمن Bremen) و(برمن Barmen)"[3].

ولم يؤخذ بهذه القرارات التي وافق عليها المجمع، ولم يلتزم بها إلا بعض المترجمين أحياناً، وقد يكون ذلك بسبب كثرتها وتعقيدها وجريانها على أسلوب غير مستساغ من وجهة نظرنا الحالية على الأقل، كما في تعريب **C** و**K** بالقاف، و**G** بالغين ، و**T** بالطاء ؛ فاستخدام القاف والغين والطاء بدلا من هذه الحروف غير مقبول- كما يبدو في ديناميقا واسطاطيقا، وفي غليسرين وبن غوريون وديغول، وفي هيرودوطس- فضلا عن أنه لا يؤدي الحروف الأجنبية ولا يعبر عن أصواتها بدقة.

ووافق مؤتمر المجمع في يناير ١٩٥٦م على القرارات التالية، بناء على اقتراح العضو الأمير مصطفى الشهابي:

١- يرجح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

٢- يرسم حرف (G) اللاتيني في الكلمات التي يعربها المجمع جيما وغينا.

---

[1] محاضر الجلسات- الدورة ٣: ص ٣٨٤ - ٣٨٥.
[2] محاضر الجلسات- الدورة ٤: ص ٤٠٧- ٤٢٦.
[3] محاضر الجلسات- الدورة ٥: ص ٣٣٠.

٣- ترجح كتابة الكلمات الأجنبية التي يعربها المجمع مما ينتهي بالحرف (a) أو بالكاسعة (gie) الدالة على العلْم، بتاء في آخرها.

٤- الكلمات العربية التي نقلت إلى اللغات الأجنبية وحرفت، تعود إلى أصلها العربي إذا ما نقلت إلى اللغة العربية مرة أخرى[١].

وقد عالج محمد شفيق غربال هذه القضية[٢]، فبين طريقة ابن خلدون في نقل الأعلام الأجنبية إلى العربية، ثم تحدث عمن حذا حذوه من المحدثين: اليازجي وحفني ناصف، ثم ذكر قرارات المجمع في ذلك وانتقدها في المبالغة على المحافظة على المعربات القديمة، على الرغم من وجود أسباب قوية تقضي بالتحفظ في استعمال هذه المعربات، وهي:

١- الاختلاف في التعريب بين بلاد المغرب والمشرق.

٢- لم تنقل الأعلام اللاتينية في المشرق عن لغتها الأصلية، وإنما نقلت عن أصول يونانية، فجاءت مغايرة أحياناً لأصلها اللاتيني.

٣- اتبع المترجمون عادة السريان غالبا في نقل الأعلام والألفاظ اليونانية.

كما قدم الأمير مصطفى الشهابي بعض ملاحظات[٣] تختص بهذا الموضوع، منها: اقتراح كتابة الحروف C و K وكبا قافا أو كافا- بدلا من قرار المجمع الذي يقتصر على القاف- في الأعلام والألفاظ العلمية الحديثة ذات الأصل اللاتيني أو اليوناني. وكذلك اقترح رسم الحرف (Q) اللاتيني قافاً أو كافا. وكتابة الحرف (Y) المقابل للحرف (أبسلون) اليوناني ولوا أو ضمة وياء أو كسرة، وكان المجمع قد قرر نقل الحرف Q قافا، والحرف Y ولوا.

---

[١] مجلة مجمع القاهرة: ج ١٠: ص ٢٨١.

[٢] "كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية" : البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٢٥: ص ١٥٣- ص ١٦٤.

[٣] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة: الدورة ٢٨: ص ٢٥٩- ص ٢٦٠.

واعترض د. محمد مهدى علام[1] على كتابة الحرف (C) قافاً، ذاكراً أن الأعلام التي عربت قديما عن اليونانية كتب هذا الحرف فيها قافاً وقد أقر ما اشتهر منها. ولا نستطيع أن نتبع هذه الطريقة الآن في الكلمات ذات الأصل اليوناني؛ لأن ذلك سيشكل صعوبة كبيرة للكتاب الذين يعربون عن لغات أوروبية عندما يجهلون الأصل اليوناني أو اللاتيني في الكلمات الإنجليزية والفرنسية، وفضل أن يرمز لهذا الحرف بالسين أو بالكاف على حسب نطقه.

كما اعترض د. مراد كامل[2] على بعض ملاحظات الشهابي، فذكر أن حرف (C) لا يمكن أن يرمز له بحرف القاف لأنه لاتيني وليس يونانياً، وقد نقله اليونانيون إلى الكاف. أما نقلنا له قافاً فهو خطأ جاءنا من السريانية، فالسريان أول من نقلوا من اليونانية إلى السريانية، ثم إلى العربية، فاحتفظوا- فيما نقلوه- بالصور التي اعتبروها قاعدة. أما حرف (Q) ففضل أن يرمز له بالكاف كما اشتهر "حتى لا ندخل من اللغات الأجنبية حرفاً جديداً في العربية"[*].

ولم يوافق مؤتمر المجمع على ملاحظات الأمير الشهابي.

وقدمت لجنة اللهجات بالمجمع تقريراً عن كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية[3]، ذكرت فيه قرارات المجمع في هذا الموضوع. وانتقدتها في أنها عولت على الأعلام الإغريقية واللاتينية وتأثرت بطرق تعريبها القديمة التي لم تخضع لمبادئ ثابتة، واختارت أصواتاً أصبحت غير مألوفة، كتعريب الحروف الأجنبية: C- G- T على التوالي بالقاف والغين والطاء، كما في: ميقانيقا- لوغوس- لاطينية. كما اعترضت على كثرة القواعد التي أقرها

---

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٤١- ٢٤٢.

[2] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٤٣.

[*] ترى الباحثة أن سبب اعتراضه غير واضح، فهذا الحرف (القاف) موجود في العربية، وكان يمكن استخدامه في التعريب لو أنه يمثل النطق الأجنبي. أما إذا أريد به أن يؤدى نطق الكاف في اللغات الأجنبية فيكون حرف الكاف المقابل للنطق أولى في الاستخدام.

[3] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٣٥- ص٢٣٨.

المجمع لتصوير حروف هاتين اللغتين برموز عربية، فبسبب عددها الكبير لم يتيسر على الدارسين الانتفاع بها. وقد شمل التعريب الآن لغات كثيرة، ولم يقتصر على اللغتين المذكورتين، ولذلك وجب وضع قواعد تشمل هذه اللغات جميعاً، وتلتزم الأصوات العربية بقدر الإمكان(*). ورأت اللجنة أن تطبق هذه القواعد على أسماء الأشخاص والأماكن والمصطلحات العلمية المعربة. كما اقترحت أن يكتب العلم الأجنبي وفقاً لنطقه في بلده، وإذا لم يعرف نطقه فيه كتب وفقا لشهرته في إحدى اللغات العالمية الحديثة. ورأت أن يستثنى من المبادئ السابقة الأعلام التي اشتهرت بنطق معين- كالتي عربها العرب قديما- وإن كان غير نطقها في موطنها. وفضلت أن تكتب الصورة العربية للعلم الأجنبي ومعها صورته الأجنبية بين قوسين.

ثم اقترحت قواعد لكتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية(١)، وافق عليها المؤتمر، وتتلخص فيما يأتي:

أولاً: الأصوات والرموز العربية يمكنها تأدية الحروف الساكنة الأجنبية مع إضافة رمزين لها هما:

(P) ويرمز لها بباء تحتها ثلاث نقط (پ).

(V) ويرمز لها بفاء فوقها ثلاث نقط (ڤ).

ثانياً:

أ- لا يرمز في الكتابة العربية إلى الحروف التي لا تنطق في لغاتها.

ب- يتوصل إلى النطق بالساكن في أول العلم بألف وصل تحرك بحركة مناسبة لما بعدها، أو بتحريك الحرف الساكن الأول في العلم، ويترك ذلك للحس العربي.

(*) يتفق رأى الباحثة مع تقرير لجنة اللهجات في نقده لقرارات المجمع في هذا الموضوع.

(١) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٣٦- ص٢٣٨.

ثالثاً: يرمز للحروف المتحركة حسب أصواتها. وقد اقترحت اللجنة بعض الضوابط لها، مثل:

١- الرمز للحركات القصيرة بالفتحة أو الكسرة أو الضمة، وللحركات الطويلة أو المتوسطة بحروف المد المناسبة، إلا في حالة الأعلام الصغيرة البنية فيحسن فيها أن يرمز لحركاتها القصيرة بحروف مد.

٢- الرمز للحركات الأجنبية الطويلة التي ليس لها نظير في العربية، بأقرب حروف المد العربية شبها بها، مثل (U) في Hugo يرمز لها بياء.

٣- الرمز للإمالة إلى الكسر بألف قصيرة فوق الياء، وللإمالة إلى الضم بألف صغيرة فوق الواو، كما هو متبع في رسم المصاحف، مثل (فولتير).

٤- الرمز للحركة الأجنبية في أول العلم بهمزة مضبوطة على حسب نطقه.

٥- الرمز للحركة (a) في آخر العلم بتاء مربوطة أو ألف مد، مثل: أمريكة وأمريكا America، مع ترجيح التاء المربوطة، والرمز للحركة (e) بتاء مربوطة، مثل: نيتشة Neitzche.

وقد تفادت اللجنة في هذه القرارات معظم المآخذ التي لوحظت على القرارات الأولى، وقد سار عليها التعريب الآن إلى حد كبير.

وقدم المجمع العلمي العربي بدمشق مذكرة[1] تعترض على موافقة المؤتمر على تقرير لجنة اللهجات في رسم الحرف اللاتيني (G) والحرف اليوناني غما (Y) الذي يقابله، بالجيم فقط- تصويرا للجيم غير المعطشة- وكان الأولى به أن يرسمها جيما، مراعاة لنطقه في مصر، وغينا كما عربه القدماء ومراعاة لنطقه بالغين في سوريا. أو تصويره جافا فارسية؛ وذلك لأن رسم الجيم ينطق معطشاً في معظم الدول العربية.

---

[1] البحوث والمحاضرات- مجمع القاهرة- الدورة ٣١: ص ١٣٥- ص١٣٧.

وقد ردت اللجنة على المذكرة[1]، فوضحت موقفها بأنها رسمت لهذا الحرف كافا فارسية بشرطتين، ولكن مجلس المجمع رأى الاكتفاء بحرف الجيم لتصوير الجيم المعطشة وغير المعطشة. أما الرمز للجيم غير المعطشة بحرف الغين فرأت اللجنة أن الأعلام التي اشتهرت من هذا النوع تبقى على حالها، مثل: فيثاغورث، غانا، جغرافية. أما الأعلام الحديثة فتكتب كما تنطق، أي برسم الصوت المطابق وهو الجاف الفارسية- كما اقترحت- ووضحت أن كتابة الجيم غير المعطشة غينا لم تظهر إلا على يد المترجمين السريان[2]، ولم يلتزم العرب بها، ولذلك لم تأخذ اللجنة بهذا الرأي. فضلا عن أن كتابة الجيم بحرف غين تُوقِع في اللبس بين المعطّشة وغير المعطشة.

كما قدم الأمير مصطفى الشهابي اقتراحين في تعريب الحرفين (U) و(G)[3]، فاقترح أن يعرب الحرف (U) اللاتيني بالألف المضمومة والولو، كما ينطق به في اللاتينية، وأن يرمز إلى الحرف (g) اللاتيني و(Y) اليوناني بكاف عربية ذات خطين أفقيين متوازيين (گ) وقد درستهما لجنة اللهجات، وقررت أن الاقتراح الأول يوافق قراراً للمجمع في هذا الشأن. ووافقته على الاقتراح الثاني[4]. وعرض الأمر على المؤتمر فوافق على كتابة حرف (G) بالجيم العربية لا بالگاف الفارسية.

وقدم د. محمد محمود السلاموني دراسة مفصلة عن كتابة الأعلام الإغريقية والرومانية بحروف عربية[5]، تحدث فيها عن أسلوب القدامى في نقل الحروف اليونانية واللاتينية إلى العربية، ثم عن الطريقة التي اقترحها لكتابة الأعلام

---

[1] المرجع السابق: ص ١٣٣- ص١٣٤.

[2] أشار د. مراد كامل إلى هذه الملاحظة في: البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص ٢٤٣.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤: ص ٩٨- ٩٩.

[4] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤: ص ٩٧.

[5] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٩: ص ٩٧- ١٤٥.

بحروف عربية، ثم عن كتابة الأعلام الإغريقية ثم الرومانية بتلك الحروف، وذكر ملاحظاته على طريقة القدامى في النقل.

وعند النقطة الأولى ذكر أن المترجمين قاموا بترجمة العلوم- ابتداء من القرن الثامن الميلادي- إلى السريانية ثم إلى العربية. ولم يلتزموا بالقواعد الصوتية للحروف الجامدة واللينة(*)، اليونانية واللاتينية في نقلهم الأعلام الإغريقية والرومانية. كما أنهم لم يعنوا بأصوات الحروف اللينة، ولم يتنبهوا إلى وظيفة الحركات، فلم يضبطوا الأعلام عند نقلها، وبهذا باعدوا بين صورة الاسم الإغريقي والروماني وبين صورته في العربية.

ووضح أن الطريقة التي اقترحها لنقل الأعلام الأجنبية إلى العربية أكثر دقة؛ لأنها تعتمد على أصوات الحروف الجامدة واللينة في اللغتين المنقول عنهما: اليونانية واللاتينية، مع محاولة تقريب بعض الأصوات- التي لا توجد في العربية- منهما، وكتابتها بأقرب الحروف العربية إليها في النطق. وابتعد عن كتابة بعض الحروف بالأصوات السريانية، وعن تفخيم بعض الحروف- مثل التاء- بدون مبرر صوتي في إحدى تلك اللغات.

وعند الحديث عن كتابة الأعلام الإغريقية بحروف عربية ذكر الأصوات الصامتة في الأبجدية اليونانية وما يقابلها من الحروف العربية، ثم علق على قرارات المجمع بشأنها فأضاف إليها بعض المقترحات، واقترح تعديل بعض القواعد، والتعبير عن بعض الحروف الأجنبية- التي لم يشر إليها في قرارات المجمع- بمقابلات عربية. واتفق مع القواعد التي أقرها المجمع أحياناً واختلف معها أحياناً أخرى. كما حدد الأصوات اللينة للأبجدية اليونانية، وكذلك أصوات الحروف اللينة المزدوجة اليونانية، ووضح نطقها مقربا بالأصوات الإنجليزية أو الفرنسية، ثم اقترح طريقة لرسم بعضها، وأضاف بعض المقترحات

(*) يعنى بالحروف الجامدة: الصامتة، وبالحروف اللينة: الحركات.

للأصوات التي لم ترد ضمن قرارات المجمع، مع التطبيق على نماذج من الأعلام لكي يوضح بها مقترحاته.

واتبع نفس الخطة عند البحث عن كتابة الأعلام الرومانية بحروف عربية. ثم طالب بإعادة النظر في طريقة القدماء في تعريب الأعلام الإغريقية والرومانية. واقترح أن يحتفظ بالأعلام الواردة في نصوص التراث القديم المحقق المراد تصحيحها، فيكتب اللفظ المعرب القديم بين قوسين، ويضاف الاسم المصحح في الحاشية، على أن يفعل العكس في الأعلام الواردة في الكتب المؤلفة حديثاً.

ولم يرد بمطبوعات المجمع بعد ذلك ما يشير إلى تغيير قواعد كتابة الأعلام الأعجمية العربية، أو مناقشته في مقترحاته.

خاتمـــة

عرض هذا البحث جهود المجامع اللغوية العربية فى القضايا اللغويـــة. فقام بعرض تاريخي للمجامع اللغوية التي أنشئت فى العالم العربـــي، موضـــحا مدى استمرارها ومطبوعاتها. ثم بحث فى الباب الأول المشاكل التي واجهـــت المجامع اللغوية فى المفردات، فوضح ارتباط المفردات بالمعـــاجم، ثـــم ألقـــى الضوء على المعاجم العربية القديمة مبينا مزاياها وأوجه النقص فيها، تلك التي أدت إلى الشعور بالحاجة إلى معاجم لغوية عربية حديثة، تستدرك النقص فـــى المعاجم القديمة. ثم وضح موقف المجامع اللغوية العربية من محاولة إصـــلاح المعاجم العربية، وما أصدرته من معاجم فى هذا الشأن.

كما عالج البحث فى الباب الأول أيضا تصدي المجامع لتراكيب اللغـــة النحوية والصرفية، فعرض أهم الدراسات التي عالجت قضية البنية اللغوية فى المجامع، ثم أورد القرارات التي صدرت بشأنها، مبوبة حسب موضوعاتها، ثم مقسمة داخل كل موضوع وفقاً لأسبقية صدورها.

وبحث الباب الثاني نشاط المجامع فى اتجاه التنمية اللغويـــة، وزيـــادة حصيلة اللغة للوفاء بحاجة العلم الحديث والحياة الحضارية الحديثة من الألفـــاظ المعبرة عنهما. وقدم لذلك بتمهيد ألقى الضوء على النهضة العلمية فـــى فجـــر الإسلام ثم فترة الركود العلمي، فإحياء الحركة العلمية ثم نموها وازدهارها فى العصر الحديث. ثم بحث دور المجامع اللغوية العربية فى تنمية الثروة اللغويـــة ووضع المصطلحات التي تعبر عن العلوم الحديثة. كما أورد القـــرارات التـــي ساعدت على إيجاد المصطلحات العلمية العربية، والقرارات التي ساعدت على ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى مقابلاتها العربية، والقواعد التي سار عليهـــا المجمع اللغوي المصري لتيسير وضع المصطلحات. كما عرض البحث أهـــم الدراسات التي تناولت المصطلحات العلمية فى مطبوعـــات المجـــامع اللغويـــة العربية، والمناقشات التي دارت حولها.

وتصدى البحث- فى هذا الباب- لألفاظ الحضارة، فعرَّفها ووضحها بالأمثلة، وبيَّن تطورها الدائم، كما حدد موقف المجامع منها، وبين اتجاهات المجمع المصري وموقف محمود تيمور من تلك الألفاظ. ثم وضح العوامل التي أدت إلى اتجاه نحو المصطلحات الحضارية الفصحى، وعوامل توحيدها. كما وضح موقف المجامع اللغوية العربية من المصطلحات العلمية والحضارية والحرفية. وعالج البحث موقف المجامع اللغوية من قضايا التعريب والتوليد والنحت، مبينا أهم الدراسات التي عالجت هذه الموضوعات، والقرارات التي صدرت فى المجامع بشأنها.

ثم بحث الباب الثالث المشاكل اللغوية التي تقع فى نطاق مسئولية المجامع اللغوية. فعالج دراسة اللهجات كما وردت فى المجمع اللغوي المصري مبتدئاً بتحديد معنى اللهجة، والفرق بين اللهجة واللغة، وتوضيح العوامل التي تؤدى إلى نشوء اللهجات، ثم أهمية دراستها، وموقف الدارسين القدامى والمحدثين منها، والمؤلفات التي عالجت هذا الموضوع. ثم بيَّن كيفية الاستفادة من الوسائل الحديثة لدراسة اللهجات العربية، بعمل مسح علمي للهجات العربية كلها. ثم وضح موقف المجامع اللغوية الأخرى من دراسة اللهجات، وأورد نماذج من الدراسات المتنوعة التي عولجت فى مطبوعات المجامع عن اللهجات.

وعالج الفصل الثاني من هذا الباب القضايا التعليمية والتطبيقية. فبدأ بتيسير النحو والصرف، واستهل هذه القضية بالحديث عن نشأة النحو العربي ومدارسه وتأثره بالدراسات المختلفة، والمحاولات الفردية الحديثة لتبسيط النحو، ثم عن محاولة لجنة تيسير النحو بوزارة المعارف العمومية ومقترحاتها فى هذا الموضوع، والهيكل العام الذي ارتضته لكتاب النحو المبسط. ثم موقف المجمع اللغوي المصري من قراراتها، وقراراته فى هذا الشأن، وأوجه الخلاف بين

التقريرين. وكذلك موقف لجنة تيسير النحو بالمجمع العراقي، وتوصياتها، وأوجه الخلاف بينها وبين لجنتي التيسير المصريتين.

ثم عالج البحث قضية تيسير الكتابة. فذكر أهمية الكتابة وأساليبها والصورة المثالية لها. ثم نشأة الكتابة العربية وخصائصها ومدى انتشارها في بداية الإسلام، ووسائل ضبط الكتابة العربية منذ القدم، وأوجه الصعوبة فيها، ومحاولات تهذيبها خارج المجامع وداخلها. ثم مسابقة تيسير الكتابة التي أعلن عنها المجمع المصري. وموقف لجنة تيسير الكتابة التابعة للإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية، وقراراتها. ثم موقف المؤتمر الأول للمجامع اللغوية من هذه القرارات. والقواعد التي أقرت لضبط الكلمات بالشكل في الكتب المدرسية. وموقف لجنة دراسة أحرف الطباعة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كما عالج البحث تيسير الإملاء كما بحث في المجامع اللغوية. فبين المقترحات الخاصة برسم الهمزة والألف اللينة، ثم القواعد التي أقرها المجمع اللغوي المصري بشأن رسم الهمزة، وفصل بعض الأعداد عند الكتابة.

وعالج كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، فبين طريقة سيبويه وابن خلدون في ذلك، وبدايات التفكير في رسم تلك الأعلام بحروفنا في العصر الحديث. ثم موقف مجمع القاهرة من هذه القضية وقراراته الأولى عنها. وتقرير لجنة اللهجات به عن هذا الموضوع، ونقدها لتلك القرارات والقواعد الجديدة التي أقرها المؤتمر، ثم الدراسات التي عالجت هذا الموضوع والمقترحات التي قدمت بشأنه.

ويمكن أن تجمل أهم الملاحظات التي توجه إلى المجامع اللغوية العربية فيما يلي:

أولاً: مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

١- اهتم بإصدار المعاجم. ونشر عددا منها، وقد عالجت معاجمه النقص الواقع فى المعاجم القديمة كما تبين عند الحديث عن المعاجم.

٢- اهتم بوضع المصطلحات وتعريبها. وأقر القواعد الخاصة بذلك، كما نشط فى وضع معاجم المصطلحات، وأصدر عدداً كبيراً منها.

٣- اهتم بدراسة اللهجات، نظرياً بنشر الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، وعملياً بالموافقة على إيفاد بعثات إلى مناطق مختلفة لدراسة اللهجات فيها. وقد أهملت المجامع اللغوية الأخرى دراسة اللهجات.

٤- عدد الكتب التي عرضها على قراء مجلته- تحت باب التعريف والنقد- قليل، ولكن دراستها عميقة مستوفاة.

٥- يعد هذا المجمع أكثر المجامع العربية نشاطاً، وأقلهم تعصباً؛ فهو يعطي حق العضوية العاملة لغير المصريين بخلاف المجامع اللغوية العربية الأخرى.

٦- يلحظ عليه أنه كان ميالا إلى المحافظة فى أول عهده، ثم اتجه نحو التطور والتجديد بعد ذلك. ويرجع هذا التغير فى الاتجاه إلى وجود عدد كبير من السلفيين المحافظين من أعضائه عند بداية عمل المجمع، ومحاولتهم إبقاء القديم على حاله دائماً.

٧- صرف اهتماماً كبيراً لقضايا تيسير النحو والكتابة بأنواعها، ولكن يؤخذ عليه أنه كان بطيئاً جداً فى علاجه للقضية الأخيرة.

ثانياً: مجمع اللغة العربية بدمشق:

١- اهتم اهتماماً ملحوظاً بباب التعريف والنقد، فتناول فيه عدداً كبيراً من الكتب، ولكنه اهتم بالكم ولم يتعمق دراستها فيعطى صورة واضحة عنها.

٢- جهوده فى المعاجم والمصطلحات جهود فردية قام بها أعضاؤه، ولا تتسم بالجماعية المنظمة من قبل المجمع، ولا بتآزر جهود الأعضاء فى إخراج معاجم تحمل اسمه.

٣- أهمل دراسة اللهجات تماماً.

٤- لم يوجه اهتمامه إلى (تيسير النحو) كما أنه لم يشارك في حل مشكلة الكتابة العربية.

٥- لم يصدر قرارات لغوية خاصة به، واكتفى بالقرارات التي يشترك أعضاؤه فى إقرارها وإصدارها من مجمع القاهرة، وهذا مما يحمد له.

٦- حاول المشاركة فى التعريب بطبع ثلاثة معاجم أقرت فى المؤتمر الثاني للتعريب ١٩٧٣م، ولكنه تباطأ ولم يظهر جهده فى ذلك، ولم يشر في مطبوعاته إلى الفراغ من طبعها أو تداولها، بعد مرور ست سنوات على إقرارها.

ثالثاً: المجمع العلمي العراقي:

١- ركز جهوده حول وضع المصطلحات وطبع معاجمها.

٢- أهمل دراسة اللهجات بوصفها عملا مجمعيا، وإن اهتم بها بعض أعضائه على أنها عمل فردي قاموا به.

٣- بذل جهداً فى قضية تيسير النحو، إلا أن طريقة معالجته لها تميزت بطابع السلفية، والحرص على التمسك بالقديم؛ لقدمه. والبعد عن التجديد بقدر الإمكان.

٤- لم يهتم بقضية تيسير الكتابة المطبعية. واهتم بتيسير الإملاء، وكان اتجاهه فى تيسيرها مجدداً يتبع التفكير المنطقي الصحيح، ولا يعوقه أو يعرقل مطالبته بالتجديد شدة ارتباطه بالمألوف من العادات الكتابية.

٥- تعهد بطباعة ثلاثة معاجم هي نصف عدد المعاجم التي أقرت فى المؤتمر الثاني للتعريب، وتباطأ فى طبعها- شأنه فى ذلك شأن المجمع السوري- ولم يفرغ من ذلك رغم طول المدة.

وتجربة المجمعين السوري والعراقي فى طبع المعاجم التي أقرها ذلك المؤتمر تشير بوضوح إلى أنه يجب أن تتكفل الجامعة العربية بالإنفاق على طبع مثل تلك المعاجم، وذلك إما أن يكون من ميزانيتها التي يساهم فيها معظم الأعضاء، أو بتخصيص مبلغ من المال لذلك المشروع، تدفعه الدول العربية القادرة سنوياً.

رابعاً: مكتب تنسيق التعريب:

١- بذل جهداً واضحاً ملموساً فى تعريب المصطلحات.

٢- وجه اهتماماً كبيراً لطبع معاجم المصطلحات ونشرها بصورة ثابتة فى مجلته.

٣- أفسح المجال- فى اللسان العربي- لعدد من مقترحات تغيير أشكال الحروف، ولبعض الدراسات الخاصة بالكتابة، مساهمة منه فى معالجة قضية تيسيرها.

ثبت المراجع

أ- الكتب العربية المطبوعة

إبراهيم أنيس - **الأصوات اللغوية**- دار النهضة العربية- ط٣- القاهرة- ١٩٦١م.

- **فى اللهجات العربية** : مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط٤- ١٩٧٣.

- **من أسرار اللغة** : مكتبة الأنجلو المصرية- ط٤- القاهرة- ١٩٧٢م.

إبراهيم القطان - **عثرات المنجد فى الأدب والعلوم والأعلام**- دار القرآن الكريم- ط ١ - ١٩٧٢م.

إبراهيم بيومي مدكور - **مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً**: (ماضيه وحاضره) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٩٦٤م.

ابن الأثير (ضياء الدين ابن الأثير) - **الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد- مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٩٥٦م.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان) - **الخصائص**: مطبعة الهلال- القاهرة- ١٩١٣م.

- **المنصف**: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأولى- القاهرة- ١٩٥٤م.

- **سر صناعة الإعراب**: تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف- الجزء الأول- مطبعة مصطفى البابى الحلبي القاهرة- ١٩٥٤م.

ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن) - **شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك – تحقيق عبد المنعم خفاجي وطه محمد الزيني- مطبعة صبيح، القاهرة ١٩٦٢.

- **شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل- تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد- ط٢: ١٣٥٤هـ) ، ط ١٤- بدون تاريخ أو مكان طبع.

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله ابن مسلم) - **الشعر والشعراء** : تحقيق أحمد محمد شاكر- دار التراث العربي- الطبعة الثالثة- ١٩٧٧م.

ابن منظور (جمال الدين الأنصاري) - **لسان العرب** : طبعة مصورة عن طبعة بولاق- الدار المصرية للتأليف والترجمة.

أحمد الفتيح - **تاريخ المجمع العلمي العربي** (مطبوعات المجمع العلمي

العربي بدمشق) - مطبعة الترقي- ١٩٥٦م.

الأشموني (نور الدين أبو الحسن على) - **شرح الأشموني** على ألفية ابن مالك- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- الجزء ٣- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- ١٩٥٥.

الحازمي (زين الدين أبو بكر محمد ابن موسى) - **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي فى النسب**: تحقيق عبد الله كانون- مطبوعات مجمع اللغة العربية- القاهرة- ١٩٦٥م.

الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) - **ميزان الاعتدال فى نقد الرجال** : تحقيق: على محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- ١٩٦٣م.

السرقسطي (أبو عثمان سعيد المعافري) - **كتاب الأفعال**: تحقيق حسين شرف- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة- ج ١: ١٩٧٥م- ج ٢، ج ٣: ١٩٧٨م.

الصغاني (الحسن ابن محمد بن الحسن) - **التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية- ج١: تحقيق عبد العليم الطحاوي- مطبعة دار الكتب- القاهرة- ١٩٧٠.

ج ٢- تحقيق إبراهيم الإبياري- مطبعة دار الكتب- ١٩٧١.

العماد الأصبهاني - **خريدة القصر وجريدة العصر**- ج ١ ،٢ ، ٤: تحقيق محمد بهجة الأثري - مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد- ١٩٥٦- ١٩٦٤.

الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد) - **معاني القرآن** : تحقيق محمد على النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٥٢.

القالي (أبوعلى إسماعيل بن القاسم) - **الأمالي** : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- بدون تاريخ.

تمام حسان - **اللغة العربية: معناها ومبناها** : الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٣.

جب (هاملتون) - **دراسات فى حضارة الإسلام**- ترجمة إحسان عباس ومحمد نجم ومحمود زايد- دار العلم للملايين- بيروت- ١٩٦٤م.

حسن ظاظا - **كلام العرب** من قضايا اللغة العربية : دار المعارف- القاهرة- ١٩٧١م.

حسين نصار — **المعجم العربي** : نشأته وتطوره- دار مصر للطباعة- ط٢- ١٩٦٨م.

حفني ناصف — - **تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية**- مطبعة جامعة القاهرة ، ط ٢ -١٩٥٨.

- **مميزات لغات العرب** : مطبعة جامعة القاهرة- ط ٢- ١٩٥٧م.

حلمي خليل — **المولد** (دراسة فى نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٨م.

- **المولد** (دراسة فى نمو وتطور اللغة العربية فى العصر الحديث)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٩م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) — - **الكتاب** : تحقيق عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة- ج ٣ (١٩٧٣م)، ج ٤ (١٩٧٥)م.

شوقي ضيف — - **المدارس النحوية** - دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٨.

عبد الله الجبوري — - **المجمع العلمي العراقي**- مطبعة العاني- بغداد- ١٩٦٥م.

علي الجارم ومصطفى أمين — - **النحو الواضح** : مطبعة المعارف- القاهرة- ط ٢- ١٩٣١م.

علي حلمي موسى — - **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح**- مطبوعات جامعة الكويت- ١٩٧٣م.

علي عبد الواحد وافي — - **علم اللغة**: دار نهضة مصر- القاهرة- ط ٧- ١٩٧٢م.

فيشر (أوجست) — - **المعجم اللغوي التاريخي** : (نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة)- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٦٧م.

كمال محمد بشر — - **علم اللغة العام** : (الأصوات)- دار المعارف- القاهرة- ١٩٧٠م.

مجمع فؤاد الأول للغة العربية — - **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية** التي أقرها المجمع فى الدورات الست الأولى- المطبعة الأميرية- القاهرة- ١٩٤٢م.

مجمع اللغة العربية — - **مجموعة المصطلحات العلمية والفنية** التي أقرها المجمع- مطبعة التحرير- القاهرة- ١٩٥٧م.

-**مجموعة المصطلحات العلمية والفنية** التي أقرها المجمع :

- المجلد الثاني- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة- ١٩٦٠م.
- والمجلد الثالث- مطبعة التحرير- القاهرة: ١٩٦٢.
- المجلد الرابع: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة- ١٩٦٢م.
- المجلد الخامس- المطبعة السابقة- ١٩٦٣م.
- المجلد السادس- المطبعة السابقة- ١٩٦٥م.
- المجلد السابع- المطبعة السابقة- ١٩٦٦م.
- المجلد الثامن- المطبعة السابقة- ١٩٦٦م.
- المجلد التاسع- المطبعة السابقة- ١٩٦٧م.
- المجلد العاشر- المطبعة السابقة- ١٩٦٨م.
- المجلد الحادي عشر- المطبعة السابقة- ١٩٦٩م.
- المجلد الثاني عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٠م.
- المجلد الثالث عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٢م.
- المجلد الرابع عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٢م.
- المجلد الخامس عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٣م.
- المجلد السادس عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٥م.
- المجلد السابع عشر- المطبعة السابقة- ١٩٧٥م.
- المجلد الثامن عشر- مطبعة الأمانة- القاهرة- ١٩٧٦م.
- المجلد التاسع عشر- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٧٨م.
- المجلد العشرون- المطبعة السابقة- ١٩٧٨م.
- **المعجم الكبير**- الجزء الأول (حرف الهمزة)- مطبعة دار الكتب- القاهرة- ١٩٧٠م.
- **المعجم الوسيط**- مطابع دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٧٢م.
- **في أصول اللغة**- الجزء الثاني- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- الطبعة الأولى- القاهرة- ١٩٧٥م.
- **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية)**- مطبعة الكيلاني- الطبعة الثانية- القاهرة- ١٩٧١م.
- **معجم ألفاظ القرآن الكريم**- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر- الطبعة الثانية- القاهرة- ١٩٧٠م.

مجمع اللغة العربية الأردني – **مجمع اللغة العربية الأردني فى عامه الأول**– مطبعة التوفيق– عمان– بدون تاريخ.

محمد الخضر حسين – **دراسات فى العربية وتاريخها**– (الناشر: المكتب الإسلامي)– مكتبة دار الفتح– دمشق– ١٩٧٠م.

محمد خلف الله أحمد – **معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها** (مصر فى القرن التاسع عشر)– دار إحياء الكتب العربية– القاهرة– ١٩٦١م.

محمد عيد – **فى اللغة ودراستها**– عالم الكتب– القاهرة– ١٩٧٤م.

محمود تيمور – **معجم الحضارة**– المطبعة النموذجية– القاهرة ١٩٦١م.

نفوسة زكريا سعيد – **تاريخ الدعوة إلى العامية** وآثارها فى مصر– دار نشر الثقافة– الإسكندرية – الطبعة الأولى– ١٩٦٤م.

ب- الكتب الأجنبية

Bloomfield: *Language*, U.S.A, 1933, 1961.

Bräunlich & Fischer : *Schawahid- Indices*, Leipzig, 1934, 1939, 1940.

Lane: *An Arabic- English Lexicon*, London, 1963.

Wehr: *Arabisches woerterbuch fuer die schriftsprache der gegenwart und supplement*, Arabisch- Deutsch, Beirut, 1977.

جـ- الدوريـــــات

جريدة الأهرام - بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨م.

مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

مجلة مجمع اللغة العربية - الأجزاء الأول إلى الرابع- المطبعة الأميرية- من ١٩٣٥-١٩٣٩م.
-الجزء الخامس- مطبعة دار الكتب المصرية: ١٩٤٨م.
-الجزء السادس- المطبعة الأميرية- ١٩٥١م.
-الجزء السابع- مطبعة وزارة المعارف العمومية: ١٩٥٣.
-الجزء الثامن- مطبعة وزارة التربية والتعليم: ١٩٥٥.
-الجزء التاسع- المطبعة الأميرية- ١٩٥٧م.
-الجزء العاشر- مطبعة التحرير- ١٩٥٨م.
-الجزء الحادي عشر- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٥٩م.
-الجزء الثاني عشر- مطبعة التحرير- ١٩٦٠م.
-الجزء الثالث عشر- مطبعة الكيلاني الصغير- ١٩٦١.
-الجزء الرابع عشر- مطبعة مصر- ١٩٦٢م.
-الجزءان السادس عشر، والثامن عشر- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٦٣، ١٩٦٥م.
-الجزء العشرون- دار مطابع الشعب ١٩٦٦م.
-الأجزاء من الخامس والعشرين إلى الخامس والثلاثين- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٦٩- ١٩٧٥م.

محاضر الجلسات - دور الانعقاد الأول إلى الثالث- المطبعة الأميرية- ١٩٣٦-١٩٣٨م.
- دور الانعقاد الرابع- دار الطباعة المصرية- ١٩٣٩م.
- دور الانعقاد الخامس- مطبعة دار الكتب المصرية- ١٩٤٨م.
- دور الانعقاد من السادس إلى العاشر- مطبعة الكيلاني- ١٩٧٠م.
- الدورتان الحادية عشرة والثانية عشرة- مطابع الأهرام التجارية- ١٩٧١م.
- الدورة الثالثة عشرة- مطبعة الكيلاني- ١٩٧١م.
- الدورات من الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- من ١٩٧٣- ١٩٧٧م.

- الدورة الحادية والعشرون- مطابع دار الشعب- ١٩٧٨م.
- الدورة السابعة والثلاثون- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٧٢م.
- الدورة الثامنة والثلاثون- مطبعة الكيلاني- ١٩٧٢م.
- الدورة الأربعون والحادية والأربعون- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- ١٩٧٥م.

مؤتمرات الدورات:

الثامنة والثلاثين - مطبعة الكيلاني- ١٩٧٢م.

التاسعة والثلاثين - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية : ١٩٧٣م.

م الدورة الأربعين - المطبعة السابقة- ١٩٧٤م.

البحوث والمحاضرات

- مؤتمر الدورة الخامسة والعشرين إلى مؤتمر الدورة الثلاثين- من ١٩٦٠- ١٩٦٥م.
- مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين- دار مطابع الشعب- بدون تاريخ.
- الدورة الثانية والثلاثون- مؤتمر القاهرة- ١٩٦٦م.
- الدورة الثالثة والثلاثين إلى السادسة والثلاثين- ١٩٦٧- ١٩٧٠م.
- مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين- القسم الثاني (البحوث)- ١٩٧١م.

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق:

مجلة المجمع العلمي العربي :

- المجلد الأول- الطبعة الثانية- دمشق- ١٩٦٩م.
- المجلد الخامس- الجزء الخامس- ١٩٢٥م.
- المجلد السابع- الأجزاء الثاني والتاسع- ١٩٢٧م.
- المجلد التاسع- الجزء الحادي عشر- ١٩٢٩م.
- المجلد العاشر- الجزء الثالث- ١٩٣٠م.
- المجلد الحادي عشر- الجزء التاسع والعاشر- ١٩٣١م.
- المجلد الثاني عشر- الجزء الثالث والرابع- ١٩٣٢م.
- المجلد الثامن عشر والتاسع عشر- ١٩٤٣-١٩٤٤م.
- المجلد العشرون- الطبعة الثانية- ١٩٧٦م.
- المجلد الرابع والعشرون- الجزء الرابع- ١٩٤٩م.
- المجلد السابع والعشرون- الجزء الثالث- ١٩٥٢م.
- المجلدات من الحادي والثلاثين إلى الرابع والثلاثين- من ١٩٥٦-

١٩٥٩م.
- المجلدات الثامن والثلاثين إلى الثاني والأربعين- من ١٩٦٣- ١٩٦٧م.

مجلة مجمع اللغة العربية :
- المجلدات الرابع والأربعين إلى الثامن والأربعين- من ١٩٦٩- ١٩٧٣م.
- المجلدات من الحادي والخمسين إلى الثالث والخمسين- من ١٩٧٦- ١٩٧٨م.

محاضرات المجمع العلمي العربي
- الجزء الثاني- ١٩٥٤م.

مطبوعات المجمع العلمي العراقي:

مجلة المجمع العلمي العراقي
- الأجزاء من الأول إلى السابع والعشرين- من ١٩٥٠- ١٩٧٦م.

مطبوعات المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط:

اللسان العربي
- العدد من الأول إلى السادس- الرباط- من ١٩٦٤- ١٩٦٩م.
- المجلد السابع والثامن- الجزء الأول فى كل منهما- ١٩٧٠- ١٩٧١م.
- المجلد التاسع- الجزء الأول والثاني- ١٩٧٢م.
- المجلد العاشر- الجزء الثاني (معاجم)- ١٩٧٣م.
- المجلد الحادي عشر- الجزء الأول والثالث- ١٩٧٤م.
- المجلد الثاني عشر- الجزء الثاني- ١٩٧٥م.
- المجلد الثالث عشر- أبحاث ودراسات- ١٩٧٦م.
- المجلد الرابع عشر- الجزء الأول والثاني- ١٩٧٦م.
- المجلد الخامس عشر- الأجزاء الثلاثة الأولى- ١٩٧٧م.

مطبوعات مجمع اللغة العربية الأردني:

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني :
- العدد الأول- المجلد الأول- مطبعة التوفيق- عمان- ١٩٧٨م.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/١٧٦٦